على وقع لملمة اهالي العاصمة اللبنانية بيروت، امس الاربعاء، آثار انفجار الثلاثاء، كانت المطالب تُجمع على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الكارثة التي تسببت بمقتل اكثر من 100 شخص وجرح الآلاف، وسط تشكيك كبير بذلك، في وقت كان العالم يتعاطف مع اللبنانيين في محنتهم

كارثة بيروت المحاسبة الآن

العاصمة اللبنانية تلملم ضحاياها وتنتظر المساعدات الخارجية

عائلة مصابة في انفجار بيروت (حسين بيضون)

للحديث تتمة...

الوفاق وجرائم حفتر

اسامة علي

كثيراً ما يتهم قادة في حكومة الوفاق الليبية، المعترف بها دولياً، المجتمع الدولي، بعرقلة جهود السلام بسبب التدخل «السافر» في الشأن الداخلي، وتعامله مع أطراف موازية غير شرعية. لكنّ رأياً آخر تبدو ملامحه تتشكل في كتابات الليبيين وتعليقاتهم على أحداث ومستجدات البلاد، يتجه إلى فضح الدور الغامض الذي تلعبه أوساط نافذة داخل الحكومة طالما اتهمت باتصالها بأطراف داعمة لمشروع العسكر، من دون أن تنبس الحكومة وقادتها ببنت شفة عنها. بالأمس فقط، تراجع اللواء المتقاعد خليفة حفتر عن تجاهله للقضايا المرفوعة ضده في محاكم أميركية، وتناقلت صحف دولية أنباء عن تعاقده مع مكتب محاماة للرد على هذه القضايا. وقبلها، أعلنت محكمة الجنايات الدولية ومجلس حقوق الإنسان الأممي التجاوب مع ندادات للتحقيق في انتهاكات وجرائم الحرب التي اقترفها حفتر وميليشياته في ليبيا. لكن كثيراً من المراقبين الليبيين وأصوات وطنية لا تزال تتساءل عن المرحلة التي وصلت إليها تحقيقات الحكومة بملفات الجرائم التي اقترفها حفتر خلال حربه على طرابلس.

لا تبدو طريقة حديث قادة حكومة الوفاق عن تعامل المجتمع الدولي مع قضايا حقوق الإنسان في ليبيا صحيحة، فمقابل صمتها «المريب» حيال جرائم حفتر، بادرت منظمات الأمم المتحدة إلى إرسال فرقها للتحقيق في هذه الجرائم تزامناً مع استئكار دولي واسع أبرزته بيانات سفارات الدول الكبرى.

قد يجد المواطن الليبي مبرراً يتعلق بسياسات الحكومة في التعامل مع الملف في دهاليز وكواليس التسويات في العواصم الإقليمية والدولية، وتحديداً بشأن إعلان موقفها من دول جاهرت بدعم حفتر واتصلت بشكل وثيق بتلك الجرائم، ومنها الإمارات، لكن ما المبرر الذي يمكن أن تقدمه وزارتا العدل والخارجية في الحكومة الليتان لم تسميا حتى الآن مندوباً عن الحكومة في محكمة الجنايات. هذا فضلاً عن التساؤل عن مصير الملفات التي أكدت عليها الوزارتان، ولا سيما حول الأدلة عن تورط حفتر في قتل أكثر من 400 مدني وإصابة مثلهم، وإلى أين انتهت؟ عشرات من الأسر لا تزال تنظّم الاحتجاجات كل يوم أمام مقرات الوزارات وتطالب بالكشف عن مصير أبنائها المفقودين في حرب حفتر. وعلى الرغم من مرور أكثر من شهرين على هزيمة قوات حفتر، والانتهاء من اكتشاف كل المقابر الجماعية، إلا أنّ نتائج التحقيقات في هذه القضايا لا تزال غامضة، فمن يعرقلها؟

بيروت ـ **رينا الجمّال**

أشعلت العاصمة اللبنانية بيروت أمس الأربعاء في لملمة ضحايا انفجار المرفأ الذي وقع أول من أمس الثلاثاء. وحتى ظهر أمس، كانت الحصيلة 135 قتيلاً ونحو 5 آلاف جريح، وفقاً لوزير الصحة، حمد حسن، عدا عن فقدان عشرات الأشخاص تحت الركام وفي البحر، فضلاً عن تشرّد 300 ألف شخص، في واحدة من أكبر الكوارث في تاريخ لبنان، بحسب محافظ بيروت مروان عبود، الذي قدّر كلفة الأضرار في العاصمة ما بين 3 و5 مليارات دولار. وفي موازاة مواصلة عمليات الإنقاذ تدفقت المساعدات العربية والأوروبية، مع إعراب العديد من الدول عن نيتها تقديم الدعم للبنان، لكن أنظار اللبنانيين كانت متجهة إلى مكان آخر، مع إجماعهم على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الانفجار، مطالبين بـ«تعليق المشانق»، مع بدء جلاء الحقائق في موضوع وجود نحو 2700 طن من نيترات الأمونيوم في مخازن مدنية في المرفأ منذ عام 2013. فيما برز أمس إعلان المحكمة الدولية الخاصة بقضية اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، تأجيل إعلان حكمها الذي كان مقرراً بعد غد الجمعة، إلى 18 أغسطس/آب الحالي.

ووسط الغضب الشعبي، الذي تطور إلى حدّ اعتراض مواطنين موكب رئيس الحكومة السابق، سعد الحريري، في ساحة الشهداء وسط العاصمة، كان مجلس الوزراء يلتئم في جلسة مخصصة لبحث تداعيات الانفجار، معلناً «وضع جميع المسؤولين بالموانئ الذين يشرفون على التخزين والحراسة منذ عام 2014 في الإقامة الجبرية إلى حين تحديد المسؤولية عن الانفجار»، فضلاً عن «إعلان حال الطوارئ في بيروت لمدة أسبوعين قابلة للتجديد، على أن تتولى السلطة العسكرية العليا (الجيش) مسؤولية الحفاظ على الأمن، وتوضع تحت تصرفها جميع القوى المسلحة لمدة أسبوعين». وقرر المجلس تكليف الجيش إجراء مسح فوري وشامل للأماكن المتضررة واستحداث 4 مستشفيات ميدانية، وتكليف الهيئة العليا للإغاثة تأمين الإيواء للعائلات المشرّدة، وفتح المدارس والفنادق لاستقبال المواطنين والطلب من الأجهزة الأمنية الحرص على عدم العبث بمسرح الجريمة لعدم ضياع معالمها. وقرر أيضاً تشكيل لجنة تحقيق إدارية للكشف عن أسباب الانفجار ورفع النتائج خلال 5 أيام، والتواصل مع جميع الدول وسفاراتها لتأمين المساعدات والهبات اللازمة. وقالت وزيرة شؤون المهجرين غادة شريم إنّ «الإقامة الجبرية ستكون لكل من أدار التخزين والحراسة والتمحيص بملف المواد المتفجرة في المرفأ منذ عام 2014».

وأضافت: «هناك مسؤولون سيمكثون في منازلهم خلال الأيام الخمسة المقبلة، ريثما ينتهي التحقيق (الذي اقترته الحكومة في حادث الانفجار)، وتحدد النتائج المترتبون لبنانيا عقابهم». وتوعدت وزارة الدفاع بمعاقبة المسؤولين عن الإهمال الذي ادى إلى انفجار مرفأ بيروت، فقالت الوزيرة زينة عكر، عبر حسابها على «تويتر»: «6 سنوات مرت على هذا الإهمال الهائل. نعم سيُعاقب المسؤولون»، من دون تفاصيل أكثر. من جهتها، ذكرت وزيرة الإعلام، منال عبد الصمد، أن «أي استقالة هي هروب من المسؤولية في ظل الظروف الراهنة ولن نتهاون في هذه القضية الوطنية».

وكان رئيس الجمهورية ميشال عون قد جال في موقع الانفجار، معلناً قبل جلسة مجلس الوزراء أن «هول الصدمة لن يمنعنا من التأكيد لأهل الشهداء والجرحى أولاً، ولجميع اللبنانيين، أننا مصممون على السير في التحقيقات وكشف ملابسات ما حصل في أسرع وقت ممكن، ومحاسبة المسؤولين والمقصّرين وإنزال أشد العقوبات بهم. وسنعلن بشفافية نتائج التحقيقات التي ستجريها لجنة التحقيق». في المقابل طلب رئيس الحكومة حسان دياب «وقف السجالات والانصراف للتعامل مع الكارثة التي أصابت البلد». وكان دياب قد أعلن الحداد الوطني 3 أيام، بدءاً من أمس، إثر اجتماع لمجلس الدفاع الأعلى، صنّف فيه بيروت «مدينة منكوبة»، فيما تقفّد الحريري موقع الانفجار، مبدياً استعداده «لتحمّل المسؤولية وكل شخص له يد في هذا الموضوع يجب أن يتحمل المسؤولية وتتم محاسبته»، داعياً للاستعانة بالأصدقاء في الخارج لمساعدة لبنان.

> ماكرون في بيروت اليوم للقاء شخصيات سياسية وتقديم المساعدة

> أجّلت المحكمة الدولية الحكم بقضية الحريري إلى 18 أغسطس

الشارع اللبناني الغاضب مما حصل، والذي يشكك في إمكان معاقبة المسؤولين الحقيقيين عما حصل، مع تعاقب أكثر من حكومة منذ عام 2013 على الحكم، حتى إنه بعد مرور أكثر من 24 ساعة على الفاجعة، لم يعلن أي مسؤول تحمله المسؤولية، بل كان تبادل الاتهامات وإلقاء اللوم على الآخرين هو الحاضر، في مشهد يذكّر بحوادث سابقة مرت من دون أن يتحمل أحد مسؤوليتها.

في موازاة ذلك، كان التضامن العالمي مع لبنان يُترجم ببدء وصول المساعدات إلى بيروت أمس، ووصلت أول طائرة قطرية ضمن جسر جوي تحمل مساعدات وإمدادات طبية لعلاج المصابين جراء الانفجار. كذلك قررت الكويت والأردن وهولندا المساعدة. وعرضت الولايات المتحدة أيضاً المساعدة وكذلك المانيا.

في هذا الوقت، اعلن الرئاسة الفرنسية، أمس الأربعاء، أن الرئيس إيمانويل ماكرون سيتوجه إلى بيروت اليوم الخميس، وسيجتمع مع شخصيات سياسية. وكشف وزير الخارجية الفرنسية جان إيف لودريان أن بلاده ستقترح حشد المجتمع الدولي لتوفير المساعدات الإنسانية للبنان، مشدداً على أن وقت إعادة الإعمار وتفسير ما حصل يأتي لاحقاً. وكشف أن «ثلاث طائرات غادرت إلى بيروت، واحدة من مرسيليا (جنوب) محملة بفرق عاملين طبيين جاهزين للعمل على الفور، واثنتان من رواسي بمعدات زنتها 25 طناً، وفرق أمنية من وزارة الداخلية، وعناصر إطفاء من مرسيليا». وأكد وزير الخارجية الفرنسي لنظيره اللبناني أن باريس ستحشد جهودها كاملةً من أجل مساعدة لبنان بناء. كذلك أكد قادة الأحزاب السياسية في فرنسا، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، «تضامنهم» الكامل مع لبنان. وتلقى وزير المالية اللبنانية غازي وزني اتصالاً من نظيره الفرنسي برونو لومير، الذي استنفر عن حاجات لبنان لينقلها إلى ماكرون. ونقل وزني إلى لبنان حاجة لبنان للمساعدة الفرنسية على مختلف الصعد الغذائية والطبية ومواد البناء، وطلب منه مساعدة لبنان من أجل تأمين ضمان فتح اعتمادات للخارج.

في مقابل الحديث الرسمي اللبناني عن أن الانفجار نتج عن وجود أكثر من 2700 طن من نيترات الأمونيوم في مخازن بمرفأ بيروت، كانت للرئيس الأميركي دونالد ترامب نظرية أخرى، إذ أشار، مساء الثلاثاء، إلى انفجار بيروت بوصفه «هجوماً محتملاً»، وعرض تقديم العون. وقال في إيجاز صحافي في البيت الأبيض: «الولايات المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة لبنان، لقد كان هجوماً مروعاً فيما يبدو». وردداً على سؤال عن تصوّره للانفجار، قال ترامب إنه اجتمع مع بعض العسكريين الأميركيين الذين يعتقدون أن الانفجار ليس «من نوع الانفجارات التي تنجم عن عملية تصنيع». وأضاف الرئيس الأميركي أنه بحسب هؤلاء العسكريين، الذين لم يذكرهم بالاسم، فإن الانفجار ربما كان هجوماً و«قنبلة من نوع ما». وبعد كلام ترامب، أحالت وزارة الدفاع (البنتاغون) الأسئلة إلى البيت الأبيض. وقال مسؤولان تحدثا، بشرط عدم الكشف عن شخصيتهما، لوكالات أنباء، إنه لم يتضح من أين يحصل ترامب على معلوماته، لكن المعلومات الأولية لا توضح على ما يبدو أن الانفجار هجوم. واعتبرا أن المعلومات إلى الآن متسقة بشكل متقارب مع ما قاله المسؤولون اللبنانيون. وأضافا أن المعلومات لا تزال أولية وقد تتغير بمرور الوقت. كذلك عبّرت ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية عن «حزنها العميق» لانفجار بيروت.

إسرائيل تحاول استغلال الفاجعة لمفاقمة الاستقطاب

> لم يتأخر الاحتلال بمحاولة استغلال كارثة بيروت عبر عرض تقديم مساعدات إنسانية، بعد ساعات من تهديد بنيامين نتنياهو بضرب لبنان

القدس المحتلة
نضال محمد وتد

بينما جثامين الضحايا لم تُنتشل بعد، سعت دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى استغلال كارثة بيروت، لتعرض على لبنان المنكوب إرسال «مساعدات طبية إنسانية» بعد ساعات فقط من تهديدات وجهها رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، بضرب لبنان، وبعد أيام معدودة على الكشف عن تعليمات وزير الأمن ورئيس الحكومة البديل، بني غانتس، لقوات الجيش باستهداف البنى التحتية في لبنان، في حال تعرّض أحد الجنود أو المدنيين الإسرائيليين لنيران أو عملية قد يقوم بها «حزب الله».

وجاءت تصريحات غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي، حول الاستعداد لتقديم مساعدات للبنان، لتكشف الصلافة الإسرائيلية في استغلال فاجعة مرفأ بيروت. صلافة لم يعرف لها حدود بإعلان أطراف من حكومة الاحتلال توجهها لجهات دبلوماسية وأمنية دولية لتقديم المساعدات، كدليل على «إنسانية دولة» لا تزال تحتل أراضي لبنانية وتهدد بضربات عسكرية منذ سنوات على لسان عدد من وزرائها وقادتها. بيد أن عروض «المساعدات الطبية» تبخرت بالسرعة نفسها التي سارع الاحتلال من خلالها إلى نفي أي مسؤولية له عن الانفجار في بيروت، وترجيح الرواية المتداولة في لبنان، حتى قبل أن تتضح المعلومات الأولية، استباقاً لأي اتهام يوجه إليه، لا سيما بعدما تبين هول الفاجعة وحجم الخسائر البشرية.

ووجد الإعلام الإسرائيلي، المجند عموماً والمشبع بالرواية الرسمية، في الفاجعة فرصة لتوظيف ما حدث لجهة توسيع الاستقطاب الداخلي وتغذيته، والبحث في تداعيات الانفجار على مكانة «حزب الله»، وقدراته وخياراته في تنفيذ تهديداته بالانتقام من هجوم دمشق. وذهب محلل الشؤون العسكرية في صحيفة «يسرائيل هيوم»، يوآف ليمور، إلى القول إن ما حدث، حتى قبل أن تتضح تفاصيله، يغير الواقع القائم، وستكون تداعياته أبعد من أن تتضح بكاملها. وحاول ليمور في سياق سرده لسرعة التوضيح الصادر في لبنان بكون الانفجار لا يبدو بفعل فاعل، مع أنه استدرك بالقول إن لا شيء ينفجر في الشرق الأوسط تلقائياً. ومع انتشار الاتهامات على شبكات التواصل وتوجيه أصابع الاتهام إلى إسرائيل، أوضح ليمور أن النفي الإسرائيلي جاء من كل المستويات السياسية والأمنية الرسمية، زاعماً أن تل أبيب حذرة جداً في اختيار أهدافها، وأكثر حذراً في جهودها بالا يقع ضرر جانبي في عملياتها. وهو قول يجافي الحقيقة، ولا يستند إلى واقع، وخصوصاً في ظل سجل جيش الاحتلال الإجرامي، سواء في عدوان يوليو/تموز 2006 في لبنان، أو في عدوان «الرصاص المصبوب» في غزة عام 2008، وعدوان «الجرف الصامد» عام 2014.

واقرّ ليمور، مع ذلك، بأن ما يسميه الحذر والحرص الإسرائيليين ليسا نابعين فقط من الرغبة في تفادي عدم قتل الأبرياء، بل أيضاً من الفهم الإسرائيلي بأن حدثاً كهذا من شأنه أن يفتح دائرة انتقام دموية تصل إلى حد الحرب. وأضاف أن «إسرائيل خشيت في الدقائق الأولى من أن يوجه حزب الله أصابع الاتهام إليها لإبعاد نفسه عما حدث، لكن الأخير سارع بدوره إلى التوضيح عبر وسائل الإعلام في لبنان أنه لا علاقة لإسرائيل بالانفجار». وبحسب ليمور، قد يكون هذا التوضيح نابعاً من عدم وجود علاقة لـ«حزب الله» بالحدث، أو ربما رغبته في إبعاد نفسه عنه. ووصل ليمور إلى القول إن ما حدث سيعني بالضرورة تغييراً في لبنان، ومن شأنه أن «يحرق أوراق حزب الله، إذ ضرب لبنان وهو في أسفل درك وصل إليه في تاريخه: أزمة اقتصادية لا سابق لها، وبطالة متفشية، وعلى وشك الإفلاس، فيما يُتهم حزب الله بأنه يعطل الإصلاحات الاقتصادية التي هي شرط لتلقي مساعدات من البنك الدولي والدول الأوروبية». وتابع قائلاً إنه «في ظل كورونا، فإن لدى اللبنانيين قليلاً جداً من الصبر لتحمّل تصعيد أمني، من شأن حزب الله أن يسببه في سعيه إلى قتل جنود إسرائيليين».

> إسرائيل خشيت أن يوجه «حزب الله» أصابع الاتهام إليها

وعلى منوال استعراض «الفوائد الإسرائيلية»، دون تسميتها كذلك، من فاجعة الانفجار، وفي مقدمتها تحييد «حزب الله» حالياً وزيادة الضغوط عليه، قال المحلل في صحيفة «هآرتس» تسفي برئيل، إن الانفجار أعاد إلى أذهان اللبنانيين سلسلة الانفجارات في بيروت، في سنوات خلت، وأبرزها التفجير الذي هزّ بيروت يوم اغتيال رفيق الحريري. ومع ذلك، أشار برئيل إلى أن الاتهامات التي وجهت في وسائل إعلام لبنانية إلى إسرائيل تندرج ضمن حربها ضد إيران.

مرور الكرام

بيروت التي تنتظر الثار

جمانة فرحات

فسادهم يقتلنا. قالها أحدهم معلقاً على انفجار بيروت ودمارها، ورددها جميع اللبنانيين مضيفين إليها الكثير من الشتائم لكل المسؤولين الذين تعاقبوا على حكم لبنان منذ انتهاء الحرب الأهلية حتى اليوم. وحدهم هؤلاء، من يتحملون وزر المجزرة. هي مسؤولية شاملة لا تستثني أياً منهم، يعتاشون على الفساد والمحاصصة في كل مفصل في هذه الدولة. لا يعرفون سوى الاستعراض الإعلامي والارتجال والتنصل من المسؤولية. لا يملكون جرأة قول الحقيقة، ويشكل أدق لا يريدون قولها. يكتفون بالإعلان عن لجنة تحقيق وحالة الطوارئ من دون توقيف أي مسؤول.

بيروت مدمرة اليوم. لم ينجُ منزل واحد، حرفياً، من تداعيات انفجار المرفأ. مدينة منكوبة... مدمرة... محترقة، مجرد توصيفات لا تفي لوصف حجم الكارثة. وما جدوى التوصيفات والمقارنات في مدينة سكنتها الاغتيالات والتوترات الأمنية وكأنه قدرها وسيبقى يطاردها حتى يأتي ذلك اليوم الذي تقتلع فيه هذا الطبقة الحاكمة والنظام الفاسد. أما كيف يتحقق ذلك فلا أحد يمتلك الجواب الآن.

يحتاج اللبنانيون وقتاً للخروج من صدمتهم وبعضهم لن يخرج منها. انفجار الثلاثاء يضاف إلى قائمة لا تنتهي من الصدمات التي عاشها اللبنانيون طوال العقدين الماضيين. اهتزت الأبنية في بيروت مراراً على وقع الاغتيالات. حتى الانفجار الهائل الذي تسبب به اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري لم يكن مماثلاً لحجم فاجعة الثلاثاء. 4 أغسطس/آب. ما جرى يومها صداه لا يزال يتردد وفي كل مرة تحل فيها ذكرى 14 فبراير/شباط 2005، لكن 4 أغسطس 2020 هو تاريخ آخر أشد فتكاً وإيلاماً.

سيذكره اللبنانيون على أنه يوم سماح مسؤوليهم بتدمير مدينتهم. يوم إعلان الانهيار الشامل. يوم إفلاس الطبقة السياسية التي تحكم البلد وتذكير بمدى وقاحتها وعجزها عن توجيه إصبع الاتهام باتجاه مسؤول واحد والمماطلة في مصارحة اللبنانيين بالحقائق.

ليست القضية مجرد زجاج تهشم أو مبان انهارت. إنها حياة عشرات أزهقت وآلاف أعطبت. إنه تعب العمر وجناه المتبدد. آخر الأحلام التي كان اللبنانيون يتمسكون بها للنجاة من بين أزماتهم اللانهائية لكنها تحطمت. كانت الأقدام تدوسها مع كل خطوة في الشوارع المدمرة والتي تغيرت ملامحها إلى مجرد أنقاض. مشهد لا يذكّر سوى بما جرى في حرب يوليو/تموز 2006. لكن المسؤول هذه المرة ليس الاحتلال الإسرائيلي، بل المحتل الداخلي الذي يرفض أن يترك شيئاً للبنانيين ويأبى إلا أن تعم رائحة الموت في كل حي من بيروت. بكى اللبنانيون مطولاً وبحرقة في ليلتهم الثقيلة. بكوا رخصهم ونكباتهم ونكساتهم. ذلهم اليومي على أبواب المستشفيات والمصارف ومحطات الوقود. بكى اللبنانيون ليالي الرعب والخوف الثقيلة والطويلة التي تأبى أن تفارقهم. تذوب أرواحهم بهت، شديد. ولماذا كل ذلك؟ لأن أحداً ما، مسؤولاً ما، أو مجموعة مسؤولين، زرعوا في قلب عاصمتهم مخزناً بأكثر من 2700 طن من المواد المتفجرة. لطالما كان اللبنانيون يسألون على سبيل التندر عن موعد النيزك كسبيل للخلاص. اكتشفوا الثلاثاء أنه وصل لكن على هيئة أكثر من 2700 طن من مادة نترات الأمونيوم (الملح الصخري) وضعها المجرمون في مرفأ بيروت لسنوات. يقول بعضهم إن بيروت ستنهض من بين الركام. يقولون إنها ستنتفض مجدداً. هل سيسمحون لها بذلك؟ الجواب البديهي كلا. سيحولون دون ذلك. لن يوفروا وسيلة أو أداة قمع إلا وسيستخدمونها. بيروت اليوم منهكة وتلفظ أنفاسها. ما تحتاجه بيروت ليس مجرد مساعدات بل الثار من قتلتها. تحقيق ذلك وحده سيكون قادراً على التعويض على قاطنيها.

قصة السفينة التي «فجّرت» بيروت

دمار هائل في المرفأ جراء الانفجار (حسام شبارو/الأناضول)

تعود قضية المواد المتفجرة التي كانت مخزنة في مرفأ بيروت إلى عام 2013، حين وصلت سفينة «روسوس» إلى بيروت. فما قصة هذه السفينة التي يملكها روسي، وتحيط بها الكثير من علامات الاستفهام؟

سامر إلياس
بيروت ـ **العربي الجديد**

فتح انفجار مرفأ بيروت اللبناني الباب واسعاً أمام فداحة الفساد المستشري الذي وصل إلى حدّ الاستهتار بترك مواد متفجرة في مناطق مدنية، لا بل إن العنبر 12 في المرفأ، حيث وقع الانفجار، يحادي أهراءات القمح، المخصصة للاستهلاك في لبنان. بدأت القضية مع وصول سفينة «إم/في روسوس»، التي ترفع العلم المولدافي، من ميناء باتومي في جورجيا إلى مرفأ بيروت في سبتمبر/أيلول 2013، في طريقها إلى بيرا في موزمبيق. وكان طاقم السفينة يضم روساً وأوكرانيين. وهي مملوكة ومدارة من قبل إيغور غريتشوشكين، وهو مواطن روسي مقيم في قبرص. كان على متن السفينة 2750 طناً من نيترات الأمونيوم، وترحيل معظم طاقمها والإبقاء على القبطان و4 أعضاء من الطاقم، فتدخل مكتب «بارودي وشركاه» للمحاماة، الموكل منها، واحتكم لدى قاضي الأمور المستعجلة، لإخلاء سبيل الموقوفين الخمسة. واستندوا في شكواهم إلى «خرق الحق في الحرية الشخصية المحمي بموجب الدستور اللبناني والاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان والحريات الشخصية». واعتبروا أن السفينة واجهت مشاكل فنية أجبرتها على دخول مرفأ بيروت في لبنان.

بعد ذلك تم التخلي عن السفينة من قبل أصحابها بعدما فقد المستأجرون وشركات الشحن الاهتمام بالشحنة. وعلى الأثر أفرغت السفينة من حمولتها، وتقدم مختلف الدائنين بطلبات ضدها. وبسبب المخاطر المصاحبة للاحتفاظ بنيترات الأمونيوم، أفرغت سلطات الميناء البضائع في مستودعات عدة، بانتظار بيعها في المزاد العلني أو التخلص منها. وحول السفينة وأصحابها، كشفت مواقع إخبارية روسية تفاصيل عن السفينة «روسوس» التي نقلت شحنة «نيترات الأمونيوم» إلى مرفأ بيروت خريف 2013، وظلّت فيه إلى أن انفجرت أول من أمس، الثلاثاء. وذكرت تلك المواقع أن صاحب السفينة رجل أعمال روسي من مدينة خاباروفسك، وتخلى عنها وعن طاقمها بعد توقيفها في بيروت نظراً للعيوب الجسيمة التي كشفها فحص تقني في الميناء. وذكر موقع «ميديا زونا» أن مالك السفينة روسي الجنسية ويدعى إيغور غريتشوشكين ويتحدر من مدينة خاباروفسك في أقصى شرق روسيا، ويعيش حالياً في قبرص. وأوضح الموقع أن السفينة كانت تحمل 2750 طناً من نيترات الأمونيوم، وكانت في طريقها من ميناء باتومي الجورجي على البحر الأسود نحو بيرا في موزامبيق، وتوقفت في مرفأ بيروت في سبتمبر/أيلول 2013 بسبب عطل فني. وذكرت قناة «رين تي» الروسية، أن رجل الأعمال الروسي الذي تخلى عن السفينة بعد منعها من مغادرة مرفأ بيروت، يقيم في قبرص ونشرت صورة له.

وذكر موقع «اتكريتويه ميديا» الروسي أن غريتشوشكين كتب في صفحته على «ليفكدلن» أنه يعمل مديراً في شركة «أونيمار سرفيس ليمتد» الرومانية المملوكة منذ سنوات لشركة «سوخو غروز آنت»، ثم الغى صفحته لاحقاً على مواقع التواصل الاجتماعي بعد انفجار بيروت، ولم يجب على هاتفه القبرصي، وحظر رقم هاتف مراسل موقع «اتكريتويه ميديا» الذي حاول الاتصال به.

ورصدت «العربي الجديد» تعليقات سلبية عن السفينة «روسوس» تحذر من العمل فيها، وتشير إلى الظروف الصعبة للعمل فيها، إضافة إلى التأخر في دفع الرواتب. ففي منتدى «أودبسكي كروينغ» الذي يتبادل فيه البحارة تجاربهم ويعرضون فرص العمل، كشف أحد المعلقين في عام 2012، أن الرواتب على متن «روسوس» المملوكة لشركة «تيتو» سيئة، وأن ظروف العمل فيها سيئة كذلك، فضلاً عن صعوبة العيش على متنها بسبب عدم كفاية الحمامات، وعدم وجود غرف تبريد للأطعمة. وكتب «السفينة تعود لغريتشوشكين من خاباروفسك، وله مكتب في قبرص والسفينة مسجلة في جزر مارشال. دائماً هناك تأخير في الرواتب. لا أنصح بالعمل على متن هذه السفينة».

وفي عام 2013، وقبل شهر من توقيف السفينة في مرفأ بيروت، كتب أحد البحارة: «فقط المجانين يمكن أن يسعوا إلى العمل على متن هذه السفينة». وفي تعليقات لاحقة في عام 2014، ذكر بحّارة أن مالك السفينة تخلى عنهم. وفي تعليق منشور في عام 2015، ذكر أحد البحارة أن «غريتشوشكين يقبع في السجن في قبرص منذ عام في 2013، لأنه سرق مليون دولار تسلمها لشحن نيترات أمونيوم من باتومي إلى موزمبيق، وبعد شهر تبين أنه لا يملك مالاً لدفع رسوم عبور قناة السويس. باختصار تخلى عن السفينة والشحنة في مرفأ بيروت وبقي 4 بحارة من دون رواتب لمدة 11 شهراً، وفقط عبر المحكمة استطاعوا العودة إلى بيوتهم».

وكانت صحيفة «نوفايا غازيتا» قد نشرت رسالة من قبطان السفينة الذي كان محتجزاً في بيروت في يوليو/تموز 2014، حذّر فيها من أن طاقم السفينة من الروس والأوكرانيين محتجز في «قنبلة عائمة» نظراً لوجود كميات ضخمة من المواد القابلة للتفجير. وأكدت الصحيفة حينها أن السفينة مملوكة لرجل الأعمال الروسي غريتشوشكين. وكشفت البيانات أن شركة «تيتو» لم تعد موجودة منذ عام 2014، أي بعد احتجاز السفينة في مرفأ بيروت.

ولم يتمّ التخلص من تلك الشحنة، بل ظلّت مكانها في المرفأ من دون حماية حتى انفجارها، أول من أمس الثلاثاء. فتوجهت أصابع الاتهام إلى مدير مرفأ بيروت حسن قريطم، الذي ذكر في أحاديث صحافية، أمس الأربعاء، أن «إدارة الجمارك وأمن الدولة طلبتا نقل المواد المتفجرة من المرفأ أو التصدير لكنهما لم يتلقيا أي رد طوال 6 سنوات»، وكان مستغرباً قوله إنه «كنا نعلم بوجود مواد خطرة في المرفأ ولم نتوقع أنها ستكون بهذه الخطورة»، وأن «تخزين المواد في العنبر رقم 12 تم بناء على قرار قضائي». ونفى وجود أنواع أخرى من المتفجرات، قائلاً «لم تكن هناك مواد متفجرة مخزنة بالقرب من المواد التي انفجرت». كما نقلت وسائل إعلام محلية عن المدير العام للجمارك بدري ضاهر، أنه كان يعلم بالفعل بوجود مادة نيترات الأمونيوم في أحد عنابر مرفأ بيروت، مشيراً إلى أنه تقدم بطلب إلى قاضي الأمور المستعجلة لتحديد مصيرها، بتاريخ 28 ديسمبر/ كانون الأول 2017. وأضاف أنه قدم قبل هذا الطلب 8 طلبات، الأول كان في 27 يناير/ كانون الثاني 2014، ثم في 5 ديسمبر 2014، و5 يونيو/ حزيران 2015 و20 مايو/ أيار و13 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، و19 يوليو/ تموز 2017. لكن ضاهر لم يطلب إتلاف البضاعة، بل جاء في طلبه الصادر في 28 ديسمبر 2017 أنه «أكد على مطالبة الوكالة البحرية المعنية إعادة تصدير الإرسالية أو النظر بالموافقة على بيع هذه الكمية إلى الشركة اللبنانية للمتفجرات ـ مجيد الشماس».

في المقابل، كان سلف ضاهر، شفيق مرعي، قد تقدم إلى قاضي الأمور المستعجلة في 20 مايو/ أيار 2016، بطلب مفاده «بالنظر للخطورة الشديدة التي يسببها بقاء هذه البضائع في المخزن، في ظل ظروف مناخية غير ملائمة، فإننا (نطالب) بإعادة تصدير هذه البضائع بصورة فورية إلى الخارج حفاظاً على سلامة المرفأ والعاملين فيه، أو النظر بالموافقة على بيع هذه الكمية إلى الشركة المحددة في كتاب قيادة الجيش (أي الشركة اللبنانية للمتفجرات ـ مجيد شمسين)». يُذكر أن «الشركة اللبنانية للمتفجرات ـ مجيد الشماس»، تأسست عام 1973 كأول شركة تعمل في مجال صناعة المتفجرات للاستخدامات المدنية في الجمهورية اللبنانية.

4 وزراء مسؤولين

يدخل مرفأ بيروت في اختصاص وزير الأشغال العامة، بالتالي فإن من يتحمّل المسؤولية هم الوزراء: غازي العريضي (الصورة)، عن الحزب التقدمي الاشتراكي، في حكومة نجيب ميقاتي خلال عهد الرئيس ميشال سليمان، وغازي زعيتر عن حركة أمل، في حكومة تمام سلام في عهد سليمان، ويوسف فنيانوس عن تيار المردة، في حكومة سعد الحريري في عهد الرئيس ميشال عون، وميشال نجار عن تيار المردة، في حكومة حسان دياب في عهد عون.

الحدث

اغتيالات تشعل الغضب الشعبي... وواشنطن تدخل على خط احتواء الأزمة

غليان في ريف دير الزور

يتجه ريف دير الزور، الخاضع لـ«قوات سورية الديمقراطية»، إلى مزيد من التصعيد، مع إمهال قبيلة العقيدات قوات التحالف الدولي و«قسد» مهلة شهر لتسليمها، قتلة شيخ منها، في الوقت الذي دخلت فيه واشنطن على خط الأزمة، في محاولة منها لاحتواء الغضب المتفاقم

أمين العاصي

أشعلت محاولة اغتيال واحد من أبرز شيوخ العشائر العربية في شرق سورية، موجة احتجاجات في بلدات ريف دير الزور الشرقي الخاضع لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، والتي اتهمت تنظيم «داعش» بالوقوف وراء الهجوم، بينما تصرّ المعارضة السورية على أن عمليات الاغتيال بحق الرموز القبلية والعشائرية في منطقة شرقي الفرات، ذات الغالبية العربية، هي من تخطيط وتنفيذ «الوحدات» الكردية المتحكمة في «قسد» المدعومة من التحالف الدولي.

وبينما يشهد هذا الريف حراكاً شعبياً غاضباً، أعلنت «قسد» أنها بدأت مع قوى الأمن الداخلي «حملة أمنية في بلدتي الشحيل والحوايج في ريف دير الزور الشرقي، تستهدف خلايا تنظيم داعش وخلايا جهات تحاول الاستفادة من هذه الأوضاع لإثارة الفتنة»، وفق بيان صدر الثلاثاء الماضي. وأشارت إلى أنه «تم تنفيذ مجموعة من العمليات الخاصة التي استهدفت الخلايا، وأدت إلى اعتقال أعداد من الإرهابيين والمشتبه بهم، وإصابة أعداد منهم، ومصادرة كميات من الأسلحة والذخيرة»، معترفة بمقتل اثنين من مقاتليها نتيجة الهجمات التي نفذتها خلايا التنظيم على مقراتهم، وإصابة ثلاثة مقاتلين بجراح. واتهمت هذه القوات، التي تهيمن عليها الوحدات الكردية، تنظيم «داعش» بالوقوف وراء التطورات التي يشهدها ريف دير الزور أخيراً، مشيرة إلى أن «مجموعات وأطرافاً أخرى تحاول الاستفادة من هذا الوضع، وتحقيق أهداف على حساب دماء أبناء المنطقة»، في إشارة واضحة للنظام السوري والمؤيدين له في المنطقة.

وأشعلت محاولة اغتيال ابرز شيوخ العشائر في ريف دير الزور، وهو إبراهيم خليل عبود الجدعان الهفل، شيخ قبيلة العقيدات أكبر القبائل العربية في هذا الريف، الشرارة الأولى لموجة احتجاجات كبرى يشهدها هذا الريف. وادت المحاولة، التي حصلت الإثنين الماضي، إلى مقتل مطشر حمود الهفل، وهو من وجهاء القبيلة المعروفين. واتجهت أصابع الاتهام إلى «قسد» بالوقوف وراء عمليات الاغتيال التي شهدها ريف دير الزور، في محاولة لـ«تفريغ المنطقة من المرجعيات القبلية والسياسية في هذا الريف»، وفق مصادر محلية. وذكرت المصادر أن ريف دير الزور يشهد احتجاجات شعبية كبيرة، مشيرة إلى أن مدن وبلدات هذا الريف شهدت تظاهرات حاشدة استنكاراً لمحاولة الاغتيال، واستياء من الأوضاع الأمنية والمعيشية التي تسود المنطقة. وأمهلت قبيلة العقيدات في دير الزور قوات التحالف الدولي و«قسد» مدة شهر لتسليمها قتلة شيخها مطشر حمود الهفل. وجاء في بيان نشره الشيخ مصعب خليل عبود الهفل أنه «في حال لم يتم ذلك ستتصرف القبيلة كما تراه مناسباً لحماية الديار والممتلكات»، داعياً أبناء المنطقة من العشائر إلى «الوقوف صفاً واحداً من أجل حمايتها من كل من يستبيحون دماءها وينهبون ثرواتها، فالديار التي لا يحميها أبناؤها، لا يحميها الغرباء الطامعون»، وفق بيان.

من جهته، حمّل الائتلاف الوطني السوري ما سماها بـ«مليشيات الـ PYD (اختصار لحزب الاتحاد الديمقراطي الذي يتخذ من الوحدات الكردية ذراعاً عسكرية) مسؤولية عمليات الاغتيال التي تحدث في شرقي سورية»، مشيراً، في بيان، إلى أن «عمليات الاغتيال هذه تهدف إلى خلط الأوراق وحرف الانتباه عن إجراءات تتم في المنطقة، من بينها التغيير الديمغرافي والسيطرة على ثروات البلد والتهجير».

وفي خطوة لافتة، دانت السفارة الأميركية في دمشق الهجوم على الشيخ مطشر الحمود الجدعان الهفل، مشددة على أن «العنف ضد المدنيين غير مقبول، ويعيق الأمل في حل سياسي دائم للصراع في سورية، تماشياً مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254». كما دانت وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة عمليات الاغتيال التي تطاول شيوخ العشائر والقبائل العربية في شمال شرق سورية، متهمة «وحدات حماية الشعب» الكردية بالوقوف وراء تلك العمليات والتخطيط لها.

من جهتها، دانت «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية» التي تتخذ من بلدة عين عيسى في ريف الرقة الشمالي مقراً لها «هذا العمل الإرهابي الجبان الذي يستهدف أرواح السوريين لتحقيق غايات وأجندات خبيثة»، مشيرة إلى أن الهجوم يهدف إلى «خلق الفتنة ما بين المكونات».

ومنذ سيطرة «قسد» على شرقي نهر الفرات اغتيل عدد من شيوخ العشائر المعروفين في المنطقة من جهات مجهولة، ولكن من المرجح أن تقف خلايا من تنظيم «داعش» وراء هذه العمليات التي طاولت الشيخ بشير فيصل الهويدي أحد رموز عشيرة العفادلة في محافظة الرقة أواخر عام 2018.

وسبقت محاولة الاغتيال لشيخ قبيلة العقيدات حراكاً شعبياً كبيراً رافضاً لنهاج دراسي تريد «الإدارة الذاتية» الكردية فرضه في منطقة شرقي نهر الفرات. ورأى أبناء المنطقة العرب أن هذا المنهاج محاولة للعبث بهويتها العربية الإسلامية. كما شهد ريف دير الزور، منتصف الشهر الماضي، ولادة «الهيئة السياسية لمحافظة دير الزور»، المؤلفة من ناشطين سياسيين وشيوخ ووجهاء عشائر عربية، اجتمعوا في بلدة الكشكية الخاضعة لسيطرة «قسد» تحت شعار «لا للتبعية، لا للوصاية، لا للتهميش». واعلنت هذه الهيئة رفضها عودة النظام إلى ريف دير الزور الواقع تحت سيطرة «قوات سورية الديمقراطية»، والتهميش الذي تمارسه «الإدارة الذاتية» بحق المكون العربي.

وعن هذه التطورات، رجح مدير مركز «الشرق نيوز» فراس علاوي، لـ«العربي الجديد»، أن يتجه ريف دير الزور الشرقي الخاضع لـ«قسد» شمال نهر الفرات إلى مزيد من التصعيد، مستدركاً بالقول: ولكن لا أتوقع حدوث انفجار شعبي كبير. وأعرب عن اعتقاده بأن الجانب الأميركي سيعمل على احتواء ما يجري في المنطقة، مضيفاً في ظل الوجود الأميركي في المنطقة استبعد أي تدخل إقليمي يستهدف دعم هذا الحراك الشعبي. ورجح علاوي الوصول إلى توافق ينهي هذا التصعيد شيئاً فشيئاً، مضيفاً أن الإدانة الأميركية للهجوم مؤشر على أن الأميركيين بصدد احتواء ما جرى. وأشار علاوي، وهو من أبناء ريف دير الزور الشرقي، إلى أن محاولة اغتيال الهفل واغتيال ابن عمه كانت سبباً لتفجر الأوضاع في ريف دير الزور «ولكن ليست السبب الوحيد»، مضيفاً: هذه المنطقة تشهد منذ أكثر من عام حركة احتجاجات لأسباب معيشية. هناك تراكم مشاكل في المنطقة طفت إلى السطح عقب الهجوم.

> استياء من الأوضاع الأمنية والمعيشية التي تسود المنطقة
>
> دانت السفارة الأميركية في دمشق الهجوم على الهفل

اطلقت «قسد» حملة أمنية في بلدتي الشحيل والحوايج (دليل سليمان/فرانس برس)

أكثرية عربية

يشكل العرب الأكثرية من سكان منطقة شرقي نهر الفرات التي تضم أقلية كردية، خصوصاً في محافظة الحسكة، فيما تخلو محافظتا الرقة ودير الزور تقريباً من اي وجود سكاني كردي. وينتمي العرب الى قبائل وعشائر عربية معروفة لا يزال غالبية ابنائها يتمسكون بعادات وتقاليد قبلية متوارثة. ولعل ابرز هذه القبائل والعشائر: شمّر، والجبور، والعقيدات، والبكّارة، والبوشعبان، والبونمر، والعدوان، وفيس، والنعيم، وطي، وسواها من القبائل.

متابعة

اعتقلت قوات الاحتلال عدداً من الفلسطينيين (عصام ريماوي/الأناضول)

الاحتلال يهدم منازل في القدس

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي إجبار الفلسطينيين على هدم منازلهم، بالإضافة إلى تلك التي تقوم جرافاتها بتدميرها، فيما أجبر عشرات الفلسطينيين الجرافات الإسرائيلية على وقف العمل في شق طرق غربي مدينة الخليل بهدف السيطرة على أراضٍ في المنطقة لمصلحة المستوطنين.

وهدمت جرافات بلدية الاحتلال، أمس الأربعاء، منزلين في حي عين اللوزة ببلدة سلوان، جنوب القدس المحتلة، يعودان للشقيقين سامر وسليمان القاق، وتبلغ مساحتهما الإجمالية 250 متراً مربعاً، ويقطنها عشرة أشخاص، علماً أن مالكيهما كانا قد شرعا قبل يومين بهدم المنزلين بأيديهما، بحجة البناء دون ترخيص. كما هدمت منزلاً ثالثاً يعود لعائلة شريف محمد عمرو البالغة مساحته نحو 50 متراً مربعاً، والمنزل مشيّد منذ عام 2000، ولم تفلح جهوده لترخيص منزله بعدما ردت بلدية الاحتلال جميع طلبات الحصول على الرخصة، وفق ما أفاد به عمرو لـ«العربي الجديد».

وكانت جرافات الاحتلال قد هدمت، أمس الأول، مسكنين، وصادرت ثالثاً في تجمع المنطار البدوي، جنوب شرق القدس المحتلة. وكانت بلدية الاحتلال قد أرغمت المقدسي محمد علوان، من حي بيت حنينا، شمالي القدس المحتلة، على هدم منزله بحجة البناء دون ترخيص، حيث رفضت تأجيل أو تجميد عملية الهدم لفترة إضافية.

في سياق منفصل، جرفت آليات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأربعاء، مساحات واسعة من الأراضي المحاذية لمستوطنة «نحشوت» المقامة على أراضي الفلسطينيين في بلدة دورا، جنوب غرب الخليل، جنوب الضفة الغربية، تعود لعائلتي غنام وعودة، وشقت طرقاً جديدة لأغراض استيطانية، وفق ما أفاد به منسق اللجان الوطنية والشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان راتب جبور في تصريحات صحافية. وأشار، في تصريح لوكالة «الأناضول»، إلى أن المشروع الاستيطاني يهدف للسيطرة على نحو 400 دونم (الدونم يعادل ألف متر مربع)، وبناء مستوطنات جديدة. وقال ناصر دار محمد (أحد أصحاب الأراضي)، للوكالة، إن عائلته ممنوعة من الوصول لتلك الأراضي منذ عدة سنوات، بدعوى إنها قريبة من مستوطنة «نجهوت»، مشيراً إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تسعى للسيطرة على أراضي عائلته، لبناء مستوطنات جديدة. وذكرت «الأناضول» أن عشرات الفلسطينيين أجبروا الجرافات الإسرائيلية على وقف العمل في تلك الأراضي والانسحاب منها.

وأقتلعت آليات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، نحو 100 شجرة نخيل في قرية الجفتلك بالأغوار الوسطى الفلسطينية، شرقي الضفة الغربية، تعود ملكيتها للمواطن أنور أبو جودة، واستولت عليها، وفق ما أفاد به رئيس بلدية الجفتلك أحمد أبو غانم لوكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية (وفا).

وذكرت مصادر صحافية أن قوات الاحتلال اعتقلت شاباً من مدينة طوباس، وكذلك الطالب الجامعي يزن أحمد جمعة عجاوي، عقب دهم منزل ذويه في بلدة يعبد، جنوب غرب جنين، علماً أن شقيقيه مجد وزيد يقبعان في سجون الاحتلال. كما اعتقلت خمسة شبان من قرية كفر قليل، وآخر من منطقة الضاحية، جنوب مدينة نابلس، بالإضافة إلى الأسير المحرر عبد الفتاح أبو شعيرة، من مخيم العزة، شمال بيت لحم، جنوب الضفة، وشابين آخرين من مدينة بيت ساحور بمحافظة بيت لحم.

شرق غرب

الجزائر: تكذيب فرار قائد عسكري

نفت وزارة الدفاع الجزائرية، أمس الأربعاء، فرار قائد عسكري بارز في الجيش يشغل منصب آمر المنطقة العسكرية الثانية، رداً على تقارير نشرها صحافيون جزائريون فارون من البلاد. وأكد بيان للوزارة أن قائد الناحية العسكرية الثانية اللواء مفتاح صواب، كان موجوداً فعلاً في بلد أوروبي، لكنه كان بصدد العلاج في أحد المستشفيات الأوروبية، وعاد أول من أمس الثلاثاء إلى البلاد.

(العربي الجديد)

مباحثات ليبية ـ إيطالية

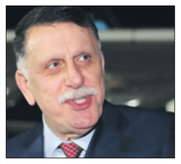

بحث رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية فائز السراج (الصورة)، مع وزير الدفاع الإيطالي لورينزو غويريني، أمس الأربعاء في طرابلس، سبل عودة المسار السياسي ووقف إطلاق النار في ليبيا، وفق بيان للمكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي الليبي. وأكد الجانبان «أهمية العودة للمسار السياسي في ليبيا، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ومخرجات مؤتمر برلين، والتوصل إلى اتفاق وقف دائم لإطلاق النار».

(الأناضول)

إيران: إعدام مدان بقتل عنصر بالحرس الثوري

نفذت إيران، أمس الأربعاء، حكم الإعدام في رجل أدين بقتل أحد عناصر الحرس الثوري خلال تظاهرات جرت في نهاية 2017 ومطلع 2018 احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية، حسبما أعلن موقع السلطة القضائية الإيرانية. وذكر الموقع الرسمي للسلطة القضائية «ميزان أونلاين» أن «مصطفى صالحي الذي اغتال شهيد الحرس الثوري سجاد شاه سنابي خلال أعمال الشغب (ديسمبر 2017- يناير 2018)، أعدم صباح اليوم (أمس) بطلب من عائلة الضحية».

(فرانس برس)

دعوة أوروبية إلى انقرة للسماح بزيارات لأوجلان

حثّ المجلس الأوروبي، في تقرير نشر أمس الأربعاء، السلطات التركية، على السماح لأسر ومحامي المعتقلين في سجن جزيرة إمرالي شمال غرب تركيا، بمن فيهم زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان (الصورة)، بزيارتهم بشكل فعال. ودعت اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب التابعة للمجلس الأوروبي أنقرة إلى «إجراء مراجعة كاملة لنظام التوقيف المطبق على السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد مدى الحياة».

(فرانس برس)

نازي ألماني يقرّ باغتيال مسؤول محلي

أقرّ ألماني يدعى ستيفان إرنست وينتمي إلى النازيين الجدد أثناء محاكمته، أمس الأربعاء، باغتيال مسؤول محلي منتخب في كاسل كان مدافعاً عن قضية المهاجرين. وقال إرنست (46 عاماً) «أطلقت النار من مسافة قصيرة» على فالتر لوبكه، في شهادة تلاها محاميه أمام محكمة فرانكفورت الابتدائية. ويتهم الادعاء العام الألماني، المكلّف القضايا الإرهابية، إرنست، بأنه أسقط السابق. ويشير إلى أن من ضمن التعهدات التي نُفذت في العام الأول، 20 مشروعاً في التعليم والصحة والبنية التحتية، إضافة إلى اكتتاب ما يربو على 4 آلاف مدرّس لتحسين جودة التعليم وتعميمه.

خاص

جهود لتطبيع أوضاع سنجار: إخراج القوات غير النظامية

تعمل الحكومة العراقية بالتعاون مع الولايات المتحدة على خريطة طريق لإعادة الحياة إلى سنجار، بعد ست سنوات من الإبادة التي ارتكبها «داعش»

بغداد ـ **اكثم سيف الدين سلام الجاف**

بعد أيام من إحياء الذكرى السادسة لجريمة الإبادة الجماعية التي تعرض لها العراقيون الأيزيديون على يد تنظيم «داعش» عام 2014 في بلدة سنجار، غرب الموصل، والتي رافقتها عملية عودة خجولة لبضع عشرات من العائلات إلى المدينة وضواحيها، كشف مسؤولون وسياسيون عراقيون عن جهود أميركية - اممية إلى جانب الحكومة العراقية والسلطة في إقليم كردستان العراق، لخارطة طريق تهدف لتطبيع الأوضاع وإعادة الحياة لطبيعتها في المدينة من خلال الاتفاق على إخراج كل عناصر حزب «العمال الكردستاني» وفصائل «الحشد الشعبي» منها، في خطوة لإعادة الأمن والحياة لأهلها، الذين يرزحون منذ سنوات عديدة تحت بطش تلك الجهات، والتي منعت مئات العائلات النازحة من العودة إليها.

المساعي غير المعلنة، هي حراك بعدّ الأول من نوعه، بعدما عجزت الحكومات العراقية السابقة عن التدخل في هذا الملف، الذي يعد ملفاً حساساً ومتداخلاً بين حزب «العمال» والمليشيات المحلية الأيزيدية المتناحرة أصلاً في ما بينها، فضلاً عن فصائل «الحشد الشعبي» المنتشرة في المنطقة.

وكشف مسؤول عراقي بارز في بغداد، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن خريطة الطريق نحو تطبيع الأوضاع في سنجار ومحيطها، تقوم على أساس إخراج حزب «العمال الكردستاني»، وهو ما يعد أيضاً مطلباً تركياً، وقد يمهد لسحب أنقرة قواتها من معسكر بعشيقة في محافظة نينوى، فضلاً عن سحب كل الفصائل والوحدات غير النظامية، بما فيها وحدات حماية سنجار وبشمركة سنجار التابعتان لقاسم شنشو وحيدر شنشو، مضيفاً أن التطبيع يشمل أيضاً محيط سنجار والقرى والمناطق العربية وداخلها وكذلك حسم ملف الإدارة المحلية ومنصب القائممقام المختلف عليه، مؤكداً أن الأمم المتحدة وواشنطن تدعمان هذا التوجه وتقومان بجهود في سبيل إنضاج المشروع. ولفت إلى أن «تلك التحركات انسجمت أيضاً مع رؤية حكومة الإقليم، وقد جرت اتصالات بين حكومتي بغداد وأربيل من جهة، وبينهما وبين واشنطن من جهة أخرى، حول ذلك»، مشيراً إلى أن «جميع الأطراف رأت أن الظرف الحالي مناسب جداً لهذا الحراك، متوقعة نتائج سريعة تفضي إلى تفاهمات بإخراج تلك الجهات».

> جميع الأطراف رأت الظرف مناسباً للحراك، متوقعة نتائج سريعة

ونسّب وجود عناصر «العمال» و«الحشد» بإعاقة ملف عودة النازحين، وإعادة إعمار البلدة، بحسب قائممقام بلدة سنجار، محما خليل، الذي يمارس مهامه من خارجها بسبب تنصيب المليشيات قائممقام بديل عنه منذ سنوات بشكل غير دستوري. وأضاف خليل، الذي رحب بالتحرك، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «وضع سنجار اليوم مأساوي، فهناك سجون سرية واختطاف للمكون الأيزيدي، حتى الأطفال والفتيات لم يسلموا منها، فضلاً عن منع عودة النازحين وإعمار البلدة». وأكد خليل أن «الحكومة مطالبة، وفق الدستور، بإعادة السيادة الوطنية إلى البلدة، لا سيما أن تلك الجماعات تطبق قوانينها الخاصة على الأهالي بالقوة»، مشيراً إلى أن «الولايات المتحدة ملزمة، وفق الاتفاقية الاستراتيجية الموقّعة مع العراق، بأن تدافع عن البلاد في حال تعرض أمنها إلى الخطر». وأشار إلى أن «وجود حزب العمال في سنجار تسبّب بتهديد داخلي وخارجي». من جهته، تحدث النائب عن الحزب «الديمقراطي الكردستاني» ماجد شنكالي، عن أهمية التحرك لحسم الأوضاع في قضاء سنجار عموماً، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «إخراج قوات حزب العمال الكردستاني والحشد الشعبي سيساهم بعودة معظم نازحي سنجار إلى البلدة، والذين امتنعوا عن العودة بعدما أصبحت البلدة مرتعاً لتلك الجهات التي تعمل بمعزل عن السلطة العراقية»، معتبراً أن «البلدة تضم مكونات مختلفة، والتدخل الأميركي خطوة تعيد الأمن والاستقرار». وأشار إلى أن «عناصر حزب العمال الكردستاني في سنجار هم عراقيون انتموا إلى الحزب، وأن كثيرين منهم منتسبون لهيئة الحشد الشعبي ويحصلون على مرتبات شهرية من الهيئة، ما يعني أن هناك دعماً عراقياً لهؤلاء على الرغم من أنهم من حزب العمال»، مؤكداً أن «الحكومة لديها القدرة على إخراجهم من البلدة». وتابع «إذا أرادت الحكومة إعادة الأمن إلى البلدة فعليها العمل على إخراج تلك الجهات».

أما القيادي في «القائمة الوطنية»، حامد المطلك، فاعتبر في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن واشنطن قد تلجأ إلى تفاهمات تفضي لإخراج حزب «العمال» ضمن خطواتها بدعم حكومة مصطفى الكاظمي، مشدداً على أن «الحكومة الحالية إذا أرادت أن تثبت أنها حكومة وطنية تعمل لصالح العراق والعراقيين، وأن ترفض التدخل الخارجي والتنظيمات غير المنضوية تحت القيادة العامة للقوات المسلحة، تستطيع ذلك، وسيكون ذلك لصالح الحكومة أولاً».

تقرير

موريتانيا: حصيلة متواضعة في العام الأول للغزواني

لم ينجح الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني في تطبيق تعهّداته التي أطلقها في الحملة الرئاسية الانتخابية بالكامل، ليبدو العام الأول من عهده متواضعاً

نواكشوط ـ **سكينة إبراهيم**

يختلف المراقبون في تقييمهم لحصيلة عام من حكم الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني، عاشر رئيس للبلاد ورابع رئيس منتخب دستورياً، في بلد عانى كثيراً من الانقلابات العسكرية ومن تأثيراتها على الأنظمة السياسية التي تعاقبت لاحقاً. ويرى بعضهم أن الغزواني، الذي عُقدت عليه آمال كثيرة بالتغيير والإصلاح، لم يحقق في عامه الأول ما كان متوقعاً منه وما تعهد به في كتاب أصدره إبان توليه الحكم تحت عنوان «تعهداتي». ويرى آخرون أن عاماً واحداً هو فترة قصيرة لتقييم عمل رئيس جديد، لا سيما أن نصف هذه الفترة كان استثنائياً بسبب وباء كورونا.

ويبدو أن الخوف من محاسبة الرئيس على إنجازاته المتواضعة دفع محيطه إلى الاحتفاء بذكرى مرور عام على توليه الحكم بشكل مبالغ فيه لتضخيم الإنجازات والتغطية على نقاط القصور، وسط حديث متواتر عن قرب إجراء أول تعديل وزاري في عهد الغزواني لإعطاء أمل جديد لجماهير الأغلبية والموالاة التي انتقدت إبعاد أطراف فاعلة دعمت الرئيس عن المشهد السياسي.

وعلى الرغم من الإصلاحات التي حقق بعضها نتائج إيجابية، إلا أن مستوى التطلعات والآمال التي علقها المواطنون على الغزواني فاق بكثير ما تحقق من إنجازات على أرض الواقع.

في السياق، يقول المحلل سيد أحمد ولد نافع، لـ«العربي الجديد»، إنه «بعد عام من حكم الغزواني لم نلمس جدية من الحكومة التي شكّلها، في تنفيذ أي من التعهدات التي كانت سبباً في فوزه بالانتخابات، فهي لم تتخذ تدابير جديدة لتحريك عجلة الاقتصاد وإصلاح التعليم وتفعيل العدالة وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل». ومع أنه يقرّ بأن فترة عام واحد تبدو قصيرة لتقييم حصيلة رئاسية، وأنه لا يزال أمام الرئيس 4 سنوات أخرى من مدة ولايته الرئاسية، إلا أن الباحث يعتبر أن هناك مؤشرات عدة تؤكد أن الوضع لن يتغير حتى بعد مرور 4 سنوات، ويشير إلى أن «غالبية الموريتانيين يعتقدون أن ما لم يتحقق في العام الأول لن يتحقق في أعوام مقبلة». ويعتبر أن الأزمة الحقيقية التي تعاني منها موريتانيا حالياً والتي تجاهلها النظام الحاكم، لا تكمن في تأثيرات كورونا، بل في الاعتماد على فريق حكومي ومستشارين ومسؤولين سبق أن تسلّموا مسؤوليات ومهام سابقاً وفشلوا في إشاعة مناخ سياسي هادئ وإرساء مبدأ التشاور حول قضايا الشأن العام مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والشخصيات المرجعية. في هذا الصدد، بلفت الباحث أحمد سالم ولد شيخاني، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الغزواني رفع شعار محاربة الفساد خلال الفترة الأولى من رئاسته ونجح بالتنسيق مع جميع الأطراف السياسية من موالاة ومعارضة، في الدفع بتشكيل أول لجنة تحقيق برلمانية في تاريخ البلاد كشفت في تقاريرها النهائية الصادرة حديثاً، الكثير من صفقات الفساد في عهد النظام السابق. ويشير إلى أن من ضمن التعهدات التي نُفذت في العام الأول، 20 مشروعاً في التعليم والصحة والبنية التحتية، إضافة إلى اكتتاب ما يربو على 4 آلاف مدرّس لتحسين جودة التعليم وتعميمه.

استعان الغزواني بفريق عمله فشلّ سابقاً (فرانس برس)

الحدث

في الوقت الذي تسير فيه الأمور لصالحها بشأن مفاوضات سد النهضة، تجد إثيوبيا نفسها ممسكة بزمام الأمور، وقد عادت أخيراً للمراوغة وفرض رؤيتها ولا سيما مع سعيها إلى اقتران اتفاق الملء والتشغيل للسدّ باتفاق جديد ينظم محاصصة جديدة لمياه النيل الأزرق.

يأتي ذلك فيما يتسع الخلاف بين أديس أبابا والقاهرة والخرطوم بشأن جدول أعمال جولة المفاوضات الحالية، في حين عادت مصر للاستنجاد بدول مجلس الأمن، والتأكيد أن على المجلس التدخل للحفاظ على الإطار العام الملزم للمفاوضات

سد النهضة

إثيوبيا تطالب باتفاق محاصصة جديد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كما كان متوقعاً في أعقاب إعلانها إتمام المرحلة الأولى من ملء سد النهضة بنجاح الشهر الماضي من دون تنسيق مسبق مع مصر والسودان، عادت إثيوبيا لتضرب عرض الحائط بكل التفاهمات التي سبق وتوصلت الأطراف الثلاثة لها في المفاوضات السابقة، معبرةً عن رغبة تبدو حقيقية لنسف المسار التفاوضي بالكامل تحت غطاء من التظاهر بالعكس، وذلك من خلال طرح خطة للتشغيل والملء لا تخلو من احترام القواعد الاسترشادية التي سبق الاتفاق عليها، مع الإصرار على اقتران اتفاق الملء والتشغيل باتفاق أوسع لإعادة محاصصة مياه النيل الأزرق والدخول في مشروعات تنموية مشتركة، تزعم أنها ستعود بالفائدة على جميع الأطراف، وذلك تأكيداً لما نشرته «العربي الجديد» سابقاً.

وتعبيراً عن اتساع الخلاف بين إثيوبيا من ناحية ومصر والسودان من ناحية أخرى في ما يتعلق بجدول أعمال جولة المفاوضات الحالية التي طالبت دولتا المصب بتعليقها، فإن إثيوبيا أعلنت أنها تنتظر رداً منهما خلال 48 ساعة، وادعت أنها ستكون العضوية والحالية في مجلس الأمن خلال الساعات الأربع والعشرين المقبلة، على رأسها فرنسا وأميركا والصين وألمانيا، لعرض تطورات الموقف الإثيوبي، والتأكيد أن على مجلس الأمن التدخل مرة أخرى للحفاظ على الإطار العام القانوني الملزم للمفاوضات بصورة عاجلة. وأضافت المصادر أنّ الخارجية تواصلت أيضاً مع نظيرتها الجنوب أفريقية وبعض دول مكتب الاتحاد الأفريقي، ونوهت إلى أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه تلك الدول إذا أرادت الحفاظ على احتمال تحقيق الحل الأفريقي للقضية.

وذكرت المصادر أنّ عدداً من تقارير الموقف الدبلوماسي المعروضة حالياً على رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي ووزير خارجيته سامح شكري، ترشح بشدة الانسحاب من المفاوضات بوساطة الاتحاد الأفريقي، التي يصفها المسؤولون المصريون المشاركون في المفاوضات الحالية بأنها وساطة غير مجدية، وتوفّر لإثيوبيا غطاءً عملياً لاستمرار تلاعبها بالمقدرات المصرية والسودانية، وأنّ الحل الأمثل حالياً طلب وساطة فردية من دول أعضاء بمجلس الأمن من بينها الولايات المتحدة، وكذلك الموافقة على إعطاء دور أكبر للاتحاد الأوروبي.

وأشارت المصادر في هذا الإطار، إلى خطورة البيان الصادر عن القمة الأفريقية المصغرة الأخيرة، والذي استغرق إعداده ثلاثة أيام، بسبب خلافات بين مصر وإثيوبيا تحديداً حول نص النقطة الخاصة بالإلزام، وقد جاء الحل في النهاية بوساطة جنوب أفريقية، إلزام كما تم الاتفاق خلال القمة، ولكن مع إضافة عبارة أن يتضمن الاتفاق «اتفاقية شاملة بشأن التطورات المستقبلية على النيل الأزرق»، حسب الطلب الإثيوبي. ليفتح البيان بذلك الباب لمفاوضات «قد تكون طويلة الأمد» تتضمن الاتفاق على قواعد الملء السنوي والتشغيل المستمر من جهة، وإعادة شهرين، ولكن ما تغيّر فقط هو عنصر الملء الأول الذي «جعل الحكومة الإثيوبية في حل من توسل الموافقة من دولتي المصب»، على حدّ تعبيره. وأكد أنّ رئيس الوزراء أبي أحمد أبلغ عدداً من قيادات حزبه ووزرائه خلال اجتماع الأسبوع الماضي لعرض الموقف التفاوضي، أنّ أي اتفاق على قواعد ملء وتشغيل سد النهضة «استرشادي فقط وليس ملزماً»، طالما استمرت كل من مصر والسودان في تمسكهما باتفاق المحاصصة الموقع عام 1959 باعتبار أن من المستحيل الوفاء بذلك التقسيم المائي في حالة الأخذ بأي مصفوفة من أي طرف تتعلق بتنظيم تدفق المياه من السد.

وتسعى إثيوبيا إلى اقتران اتفاق الملء والتشغيل باتفاق جديد ينظم محاصصة جديدة لمياه النيل الأزرق، وبصورة «عادلة»، على حدّ زعمها، تتعامل واقعياً مع استفادة مصر من كميات أكبر بكثير من حصتها المنصوص عليها، واستفادة السودان المتوقعة من كميات إضافية أيضاً حال البدء في ملء سد النهضة وتفعيل مصفوفات التدفق في حالتي الفيضان والشح المائي.

من جهتها، قالت مصادر دبلوماسية مصرية إنّ الخارجية تواصلت مع بعض الدول دائمة العضوية والحالية في مجلس الأمن خلال الساعات الأربع والعشرين المقبلة، على رأسها فرنسا وأميركا والصين وألمانيا، لعرض تطورات الموقف الإثيوبي، والتأكيد أن على مجلس الأمن التدخل مرة أخرى للحفاظ على الإطار العام القانوني الملزم للمفاوضات بصورة عاجلة. وأضافت المصادر أنّ الخارجية تواصلت أيضاً مع نظيرتها الجنوب أفريقية وبعض دول مكتب الاتحاد الأفريقي، ونوهت إلى أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه تلك الدول إذا أرادت الحفاظ على احتمال تحقيق الحل الأفريقي للقضية.

وذكرت المصادر أنّ عدداً من تقارير الموقف الدبلوماسي المعروضة حالياً على رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي ووزير خارجيته سامح شكري، ترشح بشدة الانسحاب من المفاوضات بوساطة الاتحاد الأفريقي، التي يصفها المسؤولون المصريون المشاركون في المفاوضات الحالية بأنها وساطة غير مجدية، وتوفّر لإثيوبيا غطاءً عملياً لاستمرار تلاعبها بالمقدرات المصرية والسودانية، وأنّ الحل الأمثل حالياً طلب وساطة فردية من دول أعضاء بمجلس الأمن من بينها الولايات المتحدة، وكذلك الموافقة على إعطاء دور أكبر للاتحاد الأوروبي.

وأشارت المصادر في هذا الإطار، إلى خطورة البيان الصادر عن القمة الأفريقية المصغرة الأخيرة، والذي استغرق إعداده ثلاثة أيام، بسبب خلافات بين مصر وإثيوبيا تحديداً حول نص النقطة الخاصة بالإلزام، وقد جاء الحل في النهاية بوساطة جنوب أفريقية، إلزام كما تم الاتفاق خلال القمة، ولكن مع إضافة عبارة أن يتضمن الاتفاق «اتفاقية شاملة بشأن التطورات المستقبلية على النيل الأزرق»، حسب الطلب الإثيوبي. ليفتح البيان بذلك الباب لمفاوضات «قد تكون طويلة الأمد» تتضمن الاتفاق على قواعد الملء السنوي والتشغيل المستمر من جهة، وإعادة

البداية من مفاوضات واشنطن

لوّحت إثيوبيا للمرة الاولى بورقة إعادة المحاصصة قبل الجولة الاخيرة الفاشلة من مفاوضات واشنطن في فبراير/ شباط الماضي، وكانت مقدمة للانسحابها منها. وابلغت اديس ابابا واشنطن وقتها بانها باتت ترى ان اي اتفاق ثلاثي حول مياه النيل الازرق، من دون عرضه على باقي دول حوض النيل، امر يفتقر الى الحداثة، ويسمح باحتكار دولتي المصب للمياه، واهدار نتائج الاتفاق الاطاري لدول حوض النيل في عنتيبي بأوغندا عام 2010.

ستكون مصر المتضرر الأكبر من إعادة المحاصصة (خالد دسوقي/فرانس برس)

ابي احمد ابلغ وزراءه ان اي اتفاق استرشادي وليس ملزما

الخارجية المصرية تواصلت اخيراً مع دول في مجلس الامن

مصري ثابت ضدّ الخطة الإثيوبية لإعادة المحاصصة. وحتى الآن؛ تستفيد مصر من فوائض الحصص أو بواقي الفيضان، وعلى الرغم من أهميتها، فإنّ إثيوبيا والسودان تبالغان في تقدير كميتها وتعتبران أن مصر تستفيد منها بشكل كبير، وكانتا تقولان خلال مفاوضات واشنطن إن مصر يصل إليها حالياً أكثر من 80 مليار متر مكعب من المياه، أي أكثر من الحصة المنصوص عليها في اتفاقية 1959 مع السودان بواقع 30 ملياراً. وتجادل إثيوبيا بأنّ ملء بحيرة سد النهضة سيخفض الحصة المصرية (الفعلية) إلى رقم يراوح بين 52 و55 مليار متر مكعب، شاملة بواقي الفيضان، مقابل ارتفاع نصيب الخرطوم الفعلي إلى ما يراوح بين 18 و20 مليار متر مكعب، بدلاً من 8 مليارات كان منصوصاً عليها في اتفاقية 1959.

وترفض السودان ومصر تلك الحسابات والاتجاه الإثيوبي، خصوصاً الخرطوم التي صرح مسؤولوها أكثر من مرة بعد فشل المفاوضات الفنية الأخيرة بأن الاتفاق المنشود لا يجوز أن يمتد لإعادة المحاصصة، كما أشارت إلى ذلك ضمنياً، في خطابها إلى مجلس الأمن مطلع الشهر الماضي. أما مصر، فعلى الرغم من أنها ستكون المتضرر الأكبر من إعادة المحاصصة، وهي أيضاً الهدف الأول من التصعيد الإثيوبي في هذا الاتجاه، فيبدو أنها ستستخدم الطلب الإثيوبي كوسيلة لفتح حديث أوسع عن الموارد المائية المتاحة لدى كل بلد، لإثبات أنها الطرف الأضعف في المعادلة والأكثر تضرراً على الدوام، وليس الجانب الإثيوبي الذي يروج على نطاق واسع لرواية مفادها بأن مصر هي الطرف الأكثر استفادة من النيل وأنها تحرم إثيوبيا من الاستفادة من مواردها الطبيعية، وترغب في استمرار حرمانها من ذلك.

من قبل مصر والسودان التطرق إليها في المفاوضات السابقة، لكن ما يحدث حالياً هو تمسك إثيوبيا الحرفي بما حمله البيان الأفريقي من عناصر، تماماً كتمسكها بالتفسير الحرفي لاتفاق المبادئ الموقع عام 2015.

ويطرح تكرار هذا الموقف أسئلة حول كفاءة المفاوض المصري والسوداني على الصعيدين الدبلوماسي والقانوني، لا سيما أنه من المعلوم أن إضافة هذه العناصر للاتفاق، كانت من الأمور المرفوض تماماً سابقي خلافية، فضلاً عن سابقة تصميم مصر على اشتراط التوصل إلى الاتفاق الملزم ذي الآلية الواضحة لفض المنازعات، قبل التطرق إلى مسألتي المحاصصة والمشروعات المستقبلية. فالبيان المصري الصادر عن الرئاسة بعد تلك القمة ذكر نصاً أنه «سيتم لاحقاً العمل على بلورة اتفاق شامل لكافة أوجه التعاون المشترك بين الدول الثلاث في ما يخص استخدام مياه النيل» في إشارة مثلت ردة كبيرة عن موقف المحاصصة في مياه النيل الأزرق. فضلاً عن كيفية التعامل مع المشروعات المستقبلية التي يمكن لإثيوبيا إنشاؤها على النيل الأزرق في المسافة الواقعة بين المنابع وسد النهضة، وهي النقطة التي أصرت كل من مصر والسودان على أن يكون من الواضح فيها ضرورة الإخطار المسبق قبل فترة كافية.

وذكرت المصادر أنّ إضافة هذه العناصر للاتفاق، كانت من الأمور المرفوض تماماً

خاص

السعودية تدعم تحركات المغرب لحل ليبي

ادى تزايد انخراط دول غربية في الأزمة الليبية الى تجميد الوضع العسكري في سرت والجفرة، مع دخول بريطانيا على الخط، لتتعزز آفاق الحل السياسي لدى اطراف عدة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بدا واضحاً أن آفاق الحل السياسي للأزمة الليبية آخذة في الاتساع في ظل رغبة الولايات المتحدة الأميركية وبعض القوى الأوروبية المؤثرة في هذا الحل، في وقت تتجه فيه السعودية، التي تعد من أبرز داعمي مليشيات شرق ليبيا بقيادة خليفة حفتر، إلى دعم التحركات المغربية للتوصل إلى ما يمكن تسميته باتفاق «التوصل إلى ما يمكن تسميته باتفاق الصخيرات 2». وكشفت مصادر خاصة، لـ«العربي الجديد»، أن السعودية أبلغت المغرب بأنها ستدعم كافة تحركاته بشأن التوصل لحل ليبي - ليبي عبر مشاورات تقوم بها الرباط في الوقت الراهن لإحياء اتفاق الصخيرات، الذي تشكل بموجبه المشهد الليبي الراهن، وذلك تحت مسمى «الصخيرات 2»، في ظل قدرة المغرب على إدارة علاقات جيدة مع أطراف النزاع. ولفتت المصادر إلى أن التحركات السعودية تهدف للخروج من الحالة الليبية الراهنة، التي تزداد عن خلالها تركيا نفوذاً في ليبيا، مشيرة إلى أن الرؤية السعودية تعتقد أنه، مع تحريك المشهد سياسياً، والانتقال إلى الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، يمكن للرياض لعب دور في السياسة الليبية، عبر دعم أطراف مختلفة.

وفي سياق ذي صلة، قالت مصادر دبلوماسية غربية في القاهرة، لـ«العربي الجديد»، إن هناك متغيراً جديداً بدأ يطرأ على مشاورات الملف الليبي، بعد دخول بريطانيا على خط الأزمة بقوة، بعدما ظلت بعيدة عن الملف لفترة ليست بالقليلة.

وأوضحت المصادر أن الدخول البريطاني على خط الأزمة يأتي سعياً لحل سياسي لعدم تفجير الأزمة، وذلك بهدف تحجيم الدورين الفرنسي والتركي، وكذلك الروسي، وبالتنسيق مع الإدارة الأميركية، مؤكدة أن هناك تطابقاً في الموقفين البريطاني والأميركي.

يأتي هذا فيما قال مصدر مصري مقرب من اللجنة المعنية بالملف الليبي، لـ«العربي الجديد»، إن القاهرة أكدت بشكل واضح لعدد من الأطراف الأوروبية، بالإضافة إلى أميركا، عدم رغبتها في التدخل العسكري بشكل تام، إلا أنها في المقابل ترغب في ضمانات حقيقية بشأن عدم توغل تركيا في ليبيا، بما يهدد المصالح المصرية. وقالت المصادر إن القاهرة حددت مجموعة من الامتيازات التي ترغب في الحصول على حصة مناسبة منها، في حال تم التوافق على حل سياسي يقضي بإعادة الهدوء إلى ليبيا، وفي مقدمتها حصة العمالة المصرية، بالإضافة إلى دور في إعادة الإعمار. وأكدت المصادر أن هناك ردود فعل إيجابية أخيراً من جانب تركيا بشأن الوضع في ليبيا، في صالح تراجع الحلول العسكرية، وهو ما من شأنه تخفيض حدة التوتر في المنطقة بالكامل.

من جهة أخرى، كشفت مصادر في حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دولياً، أن الاتفاق بين تركيا وروسيا بشأن الوضع في سرت والجفرة، بدأت نتائجه في الظهور على أرض الواقع، قائلة «على مدار يومين بدأ عناصر مرتزقة فاغنر بالتراجع من ضواحي وأحياء سرت باتجاه الشرق، وإخلاء عدد من المواقع التابعة لهم في المدينة، فيما أكدت تركيا، ومعها قوات حكومة الوفاق، عدم التحرك عسكرياً نحو سرت، أو السيطرة على أي مواقع يتم إخلاؤها من جانب مرتزقة فاغنر، وذلك ضمن الاتفاق بين أنقرة وموسكو، بشأن إخلاء المدينة من الوجود العسكري».

وأشارت المصادر إلى أن تركيا مارست ضغوطاً كبيرة خلال الفترة الماضية على قادة ومسؤولي عدد من الكتائب ضمن قوات حكومة الوفاق، لإقناعهم بالعدول عن فكرة التقدم عسكرياً نحو سرت والجفرة، لما ما قد يخلفه ذلك التحرك من خسائر كبيرة لكافة الأطراف، في ظل عدم وضوح النتائج التي قد تترتب عليه، ولما سيمثله ذلك التحرك من مواجهة عسكرية مباشرة بين أنقرة وموسكو. ولفتت المصادر إلى أن مسؤولين عسكريين أتراكاً بارزين نظموا مجموعة من اللقاءات بعدد من القادة الميدانيين ضمن قوات حكومة الوفاق، لتوضيح الرؤية لهم، وضرورة مساهمتهم في إقناع المقاتلين ضمن صفوفهم بالهدوء وعدم الانزفاع نحو الحل العسكري، لا سيما في ظل تعقّد الموقف في أعقاب تحرير ترهونة وتدخّل أطراف دولية بشكل مباشر في الأزمة، بالإضافة إلى الدعم الكبير الذي تقدمه أطراف، مثل الإمارات وروسيا، للمليشيات شرق ليبيا، ما من شأنه أن يقوض مصالح الأمن الجماعي للولايات المتحدة وحلفائها، داعياً جميع الأطراف إلى تمكين مؤسسة النفط من استئناف عملها. كما دعا كافة الأطراف إلى وتصدّره للمشهد في أعقاب الهزيمة التي مني بها الأخير وطرده من كل الغرب الليبي. وأوضحت المصادر أنه تم إخضاع صالح للعزل، ووُضع تحت الاختبار، مساء الاثنين الماضي، وذلك بعد ظهور أعراض الإصابة بفيروس كورونا على أحد مساعديه.

ضغطت تركيا لصنع قوات «الوفاق» من التقدم نحو سرت (الأناضول)

بدا عناصر فاغنر بالتراجع من ضواحي سرت باتجاه الشرق

وأعلن البيت الأبيض معارضته الشديدة للتدخل العسكري الأجنبي في ليبيا بما في ذلك استخدام مرتزقة ومتعهدين عسكريين، مؤكداً أن محاولات القوى الأجنبية إقامة وجود عسكري دائم، أو السيطرة على الموارد، تمثل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي والتجارة العالمية. وشدد البيت الأبيض على أن ما تقوم به أطراف دولية ليبيا بسبب القلق بشأن الحالة الصحية لرئيس برلمان طبرق عقيلة صالح، الذي تعول عليه كافة القوى الداعمة لمعسكر شرق ليبيا في الوقت الراهن لخلافة حفتر

إضاءة

تصورات الأحزاب التونسية للحكومة

لا يزال الخلاف واضحاً بين الأحزاب التونسية المختلفة حول شكل الحكومة المقبلة، وتنتظر بعضها هشام المشيشي لتقديم تصوره

تونس ـ **بسمة بركات**

تختلف تصورات الكتل البرلمانية للحكومة الجديدة في تونس. ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن الحكومة يجب أن تجمع أغلب الأطياف السياسية من دون إقصاء، يؤكد آخرون أن الحكومة يجب أن تكون مصغرة، وتُركز على البرنامج لا الأحزاب. وفي حين يدعو البعض إلى حكومة كفاءات وطنية مصغرة، يدافع البعض الآخر عن حكومة سياسية. النائب عن حركة «النهضة» عجمي الوريمي أكد، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الحركة ترى أن الحكومة المقبلة ينبغي ألا تقصي أحداً، ولا تزال تدافع عن حكومة وحدة وطنية تحتاجها البلاد في هذا الظرف الدقيق، فالحاجة إليها الآن أكثر من ذي قبل، لا سيما في ظل الموجة الثانية من جائحة كورونا، وفي ظل الظرف الإقليمي المضطرب، وبالتالي لا بد من حكومة إنجاز تتمتع بحزام سياسي قوي، والأهم أن تكون قابلة للحياة والاستمرار. وأوضح الوريمي أن الحكومة الجديدة يجب أن تحظى بدعم قوي من الأحزاب والكتل البرلمانية والمنظمات الوطنية، فلا يكفي نيل ثقة البرلمان بـ109 أصوات، بل لا بد لها من دعم يُمكنها من الاستمرار، وهناك عدة أطراف مستعدة لدعم الحكومة والمشاركة فيها بعيداً عن منطق الإقصاء. ولفت إلى أن «النهضة» ضد حكومة تكنوقراط لأنها ستكون فاقدة للسند، مشيراً إلى أن مثل هذه الحكومة لن تحظى بثقة المؤسسات المالية ولا الأحزاب التي تبقى الضمانة الأولى لاستقرار الحكومة. من جهته، قال النائب عن حزب «قلب تونس» فؤاد ثامر، لـ«العربي الجديد»، إن حزبه مع حكومة وحدة وطنية جامعة، فمن المفروض الاتعاظ من حكومة إلياس الفخفاخ التي اعتمدت الإقصاء، مضيفاً أن «قلب تونس» مع حكومة يتم فيها احترام نتائج الانتخابات وتوسيع المشاورات مع الأحزاب. وتابع أنه لا يعني العمل مع أطراف إقصائية، بل مع الأحزاب الوسطية التي تريد خدمة البلاد، وخطابها يقبل الآخر، مشيراً إلى أن على الأحزاب الابتعاد عن التجاذبات والصراعات لأن هناك أولويات، والوضع الاجتماعي والاقتصادي هو أولوية تونس الآن ولا بد من التعقل والتهدئة. وأوضح أن اللقاء الأولي مع رئيس الحكومة المكلف هشام المشيشي كان لتبادل الآراء والنقاش حول الوضع الصعب الذي تمر به البلاد، مبيناً أن رئيس الحكومة يشعر بدقة المرحلة وضرورة التغيير، على الرغم من أنه لم يقدّم تصوراً معيناً.

أما النائب عن حركة «الشعب» خالد الكريشي فرأى أن المشيشي لم يقدّم بعد تصوراته للحكومة وكيف ستكون، وعلى ضوء ذلك سيقرر الحزب بعد عرض الأمر على هياكله، سواء كانت حكومة كفاءات مستقلة أو حكومة سياسية، تحديد القرار المناسب. وأوضح الكريشي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الحركة تريد حكومة من دون تكرار عناصر الفشل، ومنها «النهضة» التي دعت إلى إسقاط حكومة الفخفاخ، معتبراً أن «النهضة» لم تعمل على مبدأ التضامن الحكومي. وتابع أن حكومة بلا «النهضة» لا يعني إقصاءها أو استئصالها من المشهد بل يمكن أن تكون «النهضة» في المعارضة، وأن يتم توفير ظروف النجاح للحكومة الجديدة.

من جهته، أفاد النائب عن «التيار الديمقراطي» محمد عمار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، بأن رؤية التيار للحكومة واضحة، وهو ضد حكومة تكنوقراط، ومع حكومة تتكوّن من كفاءات سياسية حقيقية، موضحاً أن على الحكومة الجديدة أن تتمتع بسند برلماني وعلى الكفاءات السياسية أن يكون مشهوداً لها بنظافة اليد والنزاهة بعيداً عن تضارب المصالح والفساد. وأكد عمار أن الحكومة الجديدة يجب ألا تخضع للابتزاز السياسي من أي حزب كان، حتى التيار نفسه، مبيناً أن على الحكومة فتح الملفات العالقة، ومنها تمويل الأحزاب.

أما رئيس كتلة «الإصلاح الوطني» حسونة الناصفي فأشار إلى أن الأولوية قبل تركيبة الحكومة هي الرؤيا وتشخيص الوضع وتقديم الحلول، لأن البلاد في حاجة للمرور إلى الإصلاحات الجوهرية وفي أقرب وقت، مضيفاً، لـ«العربي الجديد»، أن الوضع صعب جداً، لا سيما على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ولا بد للحكومة أن تقدم رؤيتها للمرحلة المقبلة. واعتبر الناصفي أن تشتت العائلات السياسية، والمشهد في مجلس النواب القائم على غياب أغلبية واضحة، يدفعان إلى ضرورة الذهاب إلى حكومة كفاءات وطنية للابتعاد عن التجاذبات السياسية. وتابع أن تونس بحاجة إلى هدنة، وعلى الأحزاب القيام بمراجعات والاهتمام بالمسائل السياسية، وترك أبناء الدولة الوطنية يعملون على الملفات ومعالجتها.

من جهته، قال رئيس «الكتلة الوطنية» حاتم المليكي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه حصل تطابق في وجهات النظر بين رؤيتهم للحكومة المقبلة وما يراه المشيشي، لجهة أنها يجب أن تجمع بين الكفاءة والنجاعة، موضحاً أن الكفاءة على مستوى الأشخاص والنجاعة على مستوى التجانس بين الفريق الحكومي. وتابع المليكي أنه سبق وأن تم اختيار حكومة المحاصصة الحزبية وفشلت، وأيضاً حكومة الحزب الفائز وفشلت، ولا بد من الإقرار بالفشل، وعلى رئيس الحكومة أن يكون قوياً ويختار فريقه وفق مقاييس يكون هو المسؤول عنها، ويمكنه تجميع وزارات، وإعادة هيكلة تركيبة الحكومة وقيادة المرحلة بنجاح.

أما النائب عن حزب «تحيا تونس» وليد جلاد فاكد لـ«العربي الجديد»، أن حزبه «دعا إلى اختصار الآجال، ولا مانع من تشكيل حكومة خلال الأسبوع المقبل»، مضيفاً أن تصورهم للحكومة هو أن تكون مصغرة ووطنية وتعمل وفق المعايير التقليدية، التي هي الكفاءة والنزاهة. ولفت جلاد إلى أن اعتقادهم يتمحور حول أن تكون الحكومة الجديدة بلا أحزاب وبلا شخصيات ذات انتماء حزبي، مشيراً إلى أن الأهم من شكل الحكومة هو المضمون والبرنامج.

اجرى المشيشي لقاءات مع الكتل البرلمانية (نيس حلبي/فرانس برس)

ترى «النهضة» ان الحكومة المقبلة ينبغي الا تقصي احدا

شرق غرب

الرئيس الباكستاني: الهند تنفذ إعدامات في كشمير

اعتبر الرئيس الباكستاني عارف علوي (الصورة)، أمس الأربعاء، أن تطويق الهند عسكرياً لكشمير يظهر حجم انتهاكات حقوق الإنسان الممارس ضد سكان الإقليم من قبل الهند. وقال علوي «في محاولة لكسر إرادة شعب كشمير، فرضت الهند قيوداً على الإعلام، والحريات الأساسية، وإن عمليات إعدام تجرى خارج نطاق القضاء في الإقليم». من جانبه، قال رئيس الحكومة الباكستانية عمران خان إن «السلطات الهندية قطعت اتصال الكشميريين عن العالم الخارجي لإخفاء انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها القوات الهندية».

(الأناضول)

مسؤول صربي بكرواتيا يشارك في ذكرى «حرب الاستقلال»

شارك نائب رئيس الحكومة الكرواتية بوريس ميلوسيفيتش، أمس الأربعاء، في احتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لانتهاء «حرب الاستقلال»، في خطوة مصالحة غير مسبوقة بين الصرب والكرواتيين. ويعتبر ميلوسيفيتش أول مسؤول سياسي يمثل صرب كرواتيا يشارك في الاحتفال السنوي في كنين، المعقل السابق للانفصاليين الصرب والذي سيطر عليه الكرواتيون قبل 25 سنة.

(فرانس برس)

واشنطن تعلن نجاح اختبار صاروخ عابر للقارات

أعلنت الولايات المتحدة، أمس الأربعاء، أنها نجحت في اختبار صاروخ بالستي عابر للقارات من طراز «مينوتمان 3» مجهز بثلاثة رؤوس حربية، أطلقه الجيش من على متن مركز قيادة محمول جواً. وأطلق الصاروخ من قاعدة فاندنبيرغ الجوية بكاليفورنيا واجتاز نحو 6760 كيلومتراً فوق المحيط الهادئ قبل أن يسقط في البحر بالقرب من جزيرة كواجالين في جزر مارشال، وفق ما أوضح سلاح الجو في بيان.

(فرانس برس)

... وتتحدى بكين بارسال وزير الى تايوان

أعلنت الولايات المتحدة، أمس الأربعاء، أنها سترسل قريباً إلى تايوان أهم وفد لها منذ أن سحبت اعترافها الدبلوماسي بالجزيرة عام 1979، ما أثار غضب الصين. وسارعت بكين إلى اتهام واشنطن «بتعريض العلاقات الأميركية الصينية للخطر بشكل كبير وكذلك السلام والاستقرار في مضيق تايوان» الذي يفصل بين الصين والجزيرة. وأكدت الممثلة الأميركية في تايوان أن وزير الصحة الأميركي اليكس عازار (الصورة) سيقود الوفد الذي سيتوجه إلى الجزيرة، من دون أن تعلن موعداً محدداً للزيارة.

(فرانس برس)

افغانستان: مقتل 8 أشخاص في هجوم لـ«طالبان»

قُتل 7 عناصر أمن أفغان ومدني بتفجير حركة «طالبان» لغماً وشن هجوم على عربة أمنية في ولاية بلخ، شمالي أفغانستان. وقال المتحدث باسم مديرية أمن بلخ عادل شاه عادل إن «عناصر الحركة نفذوا هجوماً مسلحاً، عقب تفجيرهم لغماً كانوا قد زرعوه بجانب الطريق، لدى مرور عربة مدرعة تقل عناصر أمن».

(الأناضول)

لم تكن عملية اعتقال السلطات الإيرانية، المعارض جمشيد شارمهد، زعيم «جمعية مملكة إيران» التي تسعى إلى العودة للحكم الملكي عبر استخدام العنف، بعيدة عن التوظيف في المواجهة الأميركية الإيرانية، إذ استغلت طهران الحدث لكيل الاتهامات لواشنطن. فمن هو شارمهد الذي لا تزال عملية اعتقاله محل جدل؟ وبماذا تتهم جمعيته؟

توظيف في المواجهة بين طهران وواشنطن

ملابسات اعتقال زعيم «جمعية مملكة إيران»

أُتهمت الجمعية بمحاولة زرع قنابل في البرلمان (ماجد سعيدي/Getty)

طهران ـ **العربي الجديد**

مرة جديدة، لم تشأ طهران تفويت فرصة كيل الاتهامات لواشنطن، بعد إعلان السلطات الإيرانية اعتقال المعارض الإيراني، جمشيد شارمهد، زعيم «جمعية مملكة إيران» المعارضة، أو ما تعرف باسم «تندر»، ولا سيما أن الأخيرة تدير نشاطاتها من الولايات المتحدة، وهي تتبنى مساراً عنفياً ضد النظام الإيراني الحاكم. وفي خبر مفاجئ، وبطريقة إعلامية لافتة ومركزة، أرادت على ما يبدو أن توحي من خلالها أنها اصطادت صيداً ثميناً، أعلنت وزارة الاستخبارات الإيرانية، السبت الماضي، اعتقال شارمهد، الذي كان يقيم في الولايات المتحدة، مشيرةً إلى أنّ الجمعية نفذت «عمليات إرهابية» في إيران، وسعت إلى تنفيذ عمليات أخرى، لكنها أُحبطَت. وفي مقطع فيديو مصوَّر بثه التلفزيون الإيراني عن شارمهد بُعَيد اعتقاله، ظهر الأخير مضطرباً ومرتبكاً، وحين سأله شخص عن العمليات التي نفذتها جمعيته، أشار إلى تفجير حسينية شيراز عام 2008.

وجاء توقيت العملية الاستخبارية الإيرانية «المعقدة» في خضمّ التوترات المتصاعدة بين طهران وواشنطن، والمواجهة المفتوحة بين الطرفين على مختلف الأصعدة، سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً. وعليه، حاولت طهران منذ اللحظة الأولى لإعلان نبأ اعتقال شارمهد، توظيف ذلك في سياق صراعها القديم الحديث مع واشنطن، لتسجيل نقاط أمنية على حساب الأخيرة. وهذا بدا واضحاً في بيان وزارة الاستخبارات الإيرانية، التي أكدت أنها «في عملية معقدة وناجحة تمكنت من القبض على زعيم مجموعة تندر الإرهابية»، التي قالت إنها «كانت تدير من أميركا عمليات مسلحة وتخريبية في داخل إيران».

وفي السياق، اتهم وزير الأمن الإيراني، محمود علوي، في مقابلة مع التلفزيون الإيراني الاثنين الماضي، تعليقاً على اعتقال شارمهد، أجهزة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية بتوفير «الحماية الجادة» له، قائلاً إنّ رجال الأمن الإيرانيين «نجحوا في تجاوز الغطاء الأمني الذي وفرته هذه الأجهزة لشارمهد واعتقاله». إلى ذلك، استغل المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، اعتقال شارمهد لمهاجمة أميركا، قائلاً إنّ الإدارة الأميركية «بينما تعلن أنها بجانب الشعب الإيراني، تؤوي إرهابيين معروفين وأناساً تبنوا مسؤولية عدة عمليات إرهابية داخل إيران وأياديهم ملطخة بدماء المواطنين الإيرانيين الأبرياء». من جهتها، علقت الخارجية الأميركية على خبر شارمهد، الأحد الماضي، قائلة إنها «على علم بالمعلومات المرتبطة باعتقاله»، ودعت إيران إلى «التزام أكبر قدر ممكن من الشفافية واحترام المعايير القانونية الدولية».

ولم يشر البيان الذي أذاعت فيه وزارة الاستخبارات الإيرانية، نبأ اعتقال شارمهد، إلى مكان اعتقاله وكيف حصل ذلك، مكتفياً بالقول إن الاعتقال حصل «في عملية معقدة». وعليه، انشغلت شبكات التواصل ووسائل الإعلام الإيرانية، الداخلية والمعارضة، بتفكيك «اللغز». وبينما كان الجدل والتكهنات مستمرة بشأن مكان اعتقال شارمهد، خرج وزير الأمن الإيراني، محمود علوي، بتصريحات متلفزة، مساء السبت الماضي، ليقول إن الاعتقال حصل داخل إيران». وأكد علوي أن «هذا الرجل كان تحت حماية جادة من جهازي استخبارات أميركا وإسرائيل». ولم يقدم علوي مزيداً من التفاصيل، ولم يشرح كيف تمكن رجاله من استدراج شارمهد إلى داخل الأراضي الإيرانية، وهو كان يعلم أنه مستهدف وهدف للاعتقال.

أما أبناء شارمهد، فقالوا لوسائل إعلام غربية وناطقة بالفارسية في خارج إيران، إن نظام تحديد الموقع (GPS) على هاتف والدهم النقال يظهر أنه سافر من ألمانيا إلى دبي، ومن هناك إلى ولاية البريمي في سلطنة عمان. ونقلت وكالة «أسوشييتد برس» عن شايان شارمهد، نجل المعتقل شارمهد، أن هاتف الأخير النقال قد أغلق وهو كان في ميناء صحار الذي يقع خارج مضيق هرمز في الجزء الشمالي من سلطنة عمان. وأكد أنه سافر إلى دبي لينطلق من هناك إلى الهند لإنجاز بعض أعماله، «بينما لم تكن زيارته للبريمي وصحار على جدول أعمال رحلته بتاتاً». وأوردت «أسوشييتد برس» أنّ السلطات الغربية «على قناعة بأن إيران تقوم بعمليات استخبارية في دبي وتراقب مئات الآلاف من الإيرانيين الذين يعيشون في هذه المدينة».

> تعلن الجمعية صراحة معاداتها للإسلام وسعيها إلى إحياء الملكية

سيرة شارمهد

شارمهد من مواليد عام 1955 في طهران، من عائلة إيرانية ألمانية. هاجر في ثمانينيات القرن الماضي إلى ألمانيا، وأنهى دراساته الجامعية هناك، قبل أن ينتقل عام 2003 إلى الولايات المتحدة، حيث تعرف في مدينة لوس أنجلس الأميركية إلى «جمعية مملكة إيران» وانضمّ إليها. بدأ شارمهد نشاطه في الجمعية بالعمل في فضائيتها «YourTV»، وبعد عام أطلق موقع «تندر» التابع لها. وبعد اختفاء الزعيم السابق للجمعية فرود فولادوند في تركيا، تولى شارمهد قيادتها وأسس إذاعة «تندر» لترويج أفكارها. وفي بيان نشرته الجمعية، تعليقاً على اعتقال زعيمها، أشارت إلى أنها «ستواصل نضالها حتى في غياب القائد». وخلال عام 2010، ذكرت وسائل إعلام أميركية وأخرى تابعة للمعارضة الإيرانية، أنّ الحكومة الإيرانية كانت بصدد اغتيال شارمهد في ذلك العام.

جمعية مملكة إيران

تأسست جمعية مملكة إيران، أو ما يعرف بـ«تندر»، ومقرها ولاية كاليفورنيا الأميركية، عام 2004 على يد مواطن إيراني يدعى فتح الله منوجهري، المعروف بفرود فولادوند، الذي أعلن أن هدفه من تأسيسها إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية، وقد أنشأ قناة «Your TV» المعارضة، لنشر أفكار الجمعية ومواقفها. خلال عام 2006، اختفى فولادوند فجأة برفقة قياديين آخرين في الجمعية، في محافظة هكاري التركية، ولم يتضح إلى الآن مصيرهم، لكن وسائل إعلام إيرانية معارضة نقلت عن ابنه قوله إنه اختطف ونقل إلى داخل إيران. وعلى موقعها الإلكتروني، تقدم الجمعية نفسها على أنها «مؤسسة سياسية تسعى إلى إسقاط الجمهورية الإسلامية المنبثقة من الثورة الإسلامية»، مشيرة إلى أنّ «قيادة هذه الجمعية السرية تتكون من 11 شخصاً».

وتعلن الجمعية صراحة معاداتها للإسلام، وسعيها إلى إحياء الملكية التي كانت تحكم إيران. ولم يكن للجمعية وزن سياسي بين مختلف أطياف المعارضة الإيرانية، إلا أن توجهاتها المتشددة والمتطرفة، وتبنيها عمليات مسلحة داخل إيران، جعلاها محل اهتمام. وتقول «جمعية مملكة إيران» في مسوَّدة دستورها إنها «لن تهدأ حتى يتربع أفضل ابن لإيران على الكرسي الملكي». وتؤكد أنه «من خلال خطة حركة تندر المتمثلة بخمس مراحل، تسعى إلى إسقاط النظام الإيراني بالعنف، وهي تعمل حالياً على تنفيذها».

وتعتبر طهران أن «جمعية مملكة إيران»، «هي الوحيدة بين التيارات الملكية، التي كانت «عنيفة جداً»، بحسب قول وزير الاستخبارات الإيراني، محمود علوي، الاثنين الماضي. وأكد الوزير أنّ الجمعية حاولت تنفيذ «27 عملية إرهابية في إيران، لكن رجال الأمن أحبطوها».

ومن أهم العمليات التي نفذتها «تندر» وتبنتها، تفجير حسينية في شيراز عام 2008، الذي خلّف 14 قتيلاً و215 جريحاً. وفي بيانها بشأن اعتقال زعيم «تندر»، اتهمت وزارة الاستخبارات الإيرانية، الجمعية بأنها بعد تفجير حسينية شيراز خططت لـ«تنفيذ عمليات كبيرة عدة خلال الأعوام الأخيرة، منها تفجير سدّ سيوند في شيراز وتفجير قبر الإمام الخميني خلال احتفال عام»، إلا أنّ الوزارة أكدت في الوقت ذاته أن رجالها «أحبطوا هذه العمليات».

ومن العمليات الأخرى المنسوبة إلى الجمعية، وفقاً لما أوردته وكالة «إرنا»، الأحد الماضي، الانفجار مقابل منزل خطيب صلاة الجمعة في مدينة نهاوند غربي إيران عام 2009، و«محاولات فاشلة» أخرى، مثل السعي إلى تنفيذ «عملية بيولوجية» في معرض الكتاب الدولي في طهران، و«عملية إرهابية ضدّ القنصلية الروسية» في مدينة رشت شمالي إيران، و«تفجير مخازن وخطوط نقل النفط في ميناء غناوة» شرقي إيران، وزرع قنابل في ضريح السيدة معصومة في مدينة قم وسط البلاد، وفي البرلمان الإيراني. وأشارت «إرنا» إلى أن الأمن الإيراني أفشل هذه العمليات.

استدراج المعارضين سياسة معتمدة

ليست سياسة استدراج المعارضين واعتقالهم جديدة بالنسبة للسلطات الإيرانية، إذ إنها اعتمدت ذلك منذ فترة طويلة، فيما يبدو لافتاً أن معظم الحوادث تقع في الإمارات

عملية استدراج واعتقال جمشيد شارمهد الذي تصرّ إيران على وصفه بأنه زعيم «جمعية مملكة إيران» وتقول عائلته إنه مجرد متحدث باسم الجمعية وتم اختطافه من دبي، ليست الأولى ولا الأخيرة للأمن الإيراني، وتثير مخاوف في أوساط المعارضين الإيرانيين في الخارج، من احتمال أن يكون أي واحد منهم هدفاً مستقبلياً للاستدراج والاعتقال من قبل الاستخبارات الإيرانية، وهو ما أكده أيضاً وزير الاستخبارات الإيراني محمود علوي للتلفزيون الإيراني، قائلاً إنّ «القبض على زعيم تندر ليس أول عملية معقدة للوزارة، ولن تكون الأخيرة».

والعملية تعدّ الثانية منذ عام تقريباً، إذ تذكّر باعتقال مماثل للمعارض روح الله زم، صاحب موقع «آمد نيوز» الشهير، يوم 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، من قبل جهاز استخبارات الحرس الثوري الإيراني.

وكان زم يقيم في فرنسا وتحت حماية أمنية شديدة من الشرطة الفرنسية بحسب قوله، وهو ما أثار استغراباً في أوساط داخلية وفي المعارضة الإيرانية في الخارج بعد نبأ اعتقاله. ولم يكشف «الحرس الثوري» الإيراني عن طريقة اعتقال زم ومكان ذلك، مما أثار تساؤلات عدة حينها، وسط تكهنات بأنه تم استدراجه إلى العراق أو دولة جارة أخرى. علماً أنّ معظم عمليات استدراج واعتقال المعارضين

اعتقلت السلطات الإيرانية المعارض روح الله زم في أكتوبر الماضي (تويتر)

وقعت في أراضي دول مجاورة لإيران، سواء تم ذلك بتعاون مع هذه الدول، وفقاً لاتفاقيات أمنية مشتركة، أو من دون ذلك.

واللافت أنه قبل يوم من إعلان الحرس الثوري الإيراني اعتقال زم، كان موقع «ميدل إيست آي» قد كشف أن مستشار الأمن القومي الإماراتي، طحنون بن زايد، قد قام بزيارة سرية إلى إيران، بغية خفض التوتر بين الدولتين. وبعد ذلك، أشارت تصريحات إيرانية رسمية إلى زيارة وفود إماراتية لطهران وإلى تطورات إيجابية في العلاقات مع أبوظبي. وليس واضحاً بعد إن كانت زيارة بن زايد لها علاقة باعتقال زم، وما إذا كان الأخير اعتقل في دبي أو في مكان آخر في دولة أخرى. وكان اعتقال زم يمثل صيداً أمنياً ثميناً لإيران، لكونه كان يدير قناة «آمد نيوز» والموقع الإلكتروني بالعنوان نفسه، إذ كان للقناة تأثير كبير وكان يصل عدد المشتركين فيها إلى أكثر من مليون.

وسبقت الحادثتين المذكورتين عمليات استدراج واعتقال أخرى لمعارضين في الخارج، خلال العقود الماضية، بحسب ما رصدت «العربي الجديد»، وأشهرها اعتقال وزارة الأمن الإيرانية، عبد المالك ريغي مؤسس جماعة «جند الله» المسلحة المعارضة، التي تعمل على الحدود الإيرانية الباكستانية، في 23 فبراير/ شباط 2010، وقد غيّرت الجماعة اسمها لاحقاً إلى «جيش العدل». وأشارت تقارير إعلامية إلى أنّ ريغي كان على متن طائرة «بوينغ 737» تابعة للخطوط الجوية القرغيزية، متوجهاً من دبي إلى بيشكك عاصمة جمهورية قرغيزستان، لكن في الأجواء الإيرانية اعترضت ثلاث مقاتلات إيرانية مسار الطائرة وأجبرتها على الهبوط في مطار ميناء بندر عباس جنوبي إيران، ثمّ قام رجال الأمن باعتقال ريغي. ومن العمليات الأخرى، اعتقال علي توسلي، وهو من قادة منظمة «فدائيان خلق أكثريت» (فدائيو الشعب)، عام 1995.

(العربي الجديد)